



العدد السابع والعشرون - الجزء الثالث - يوليو - 2026 - السنة الخامسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

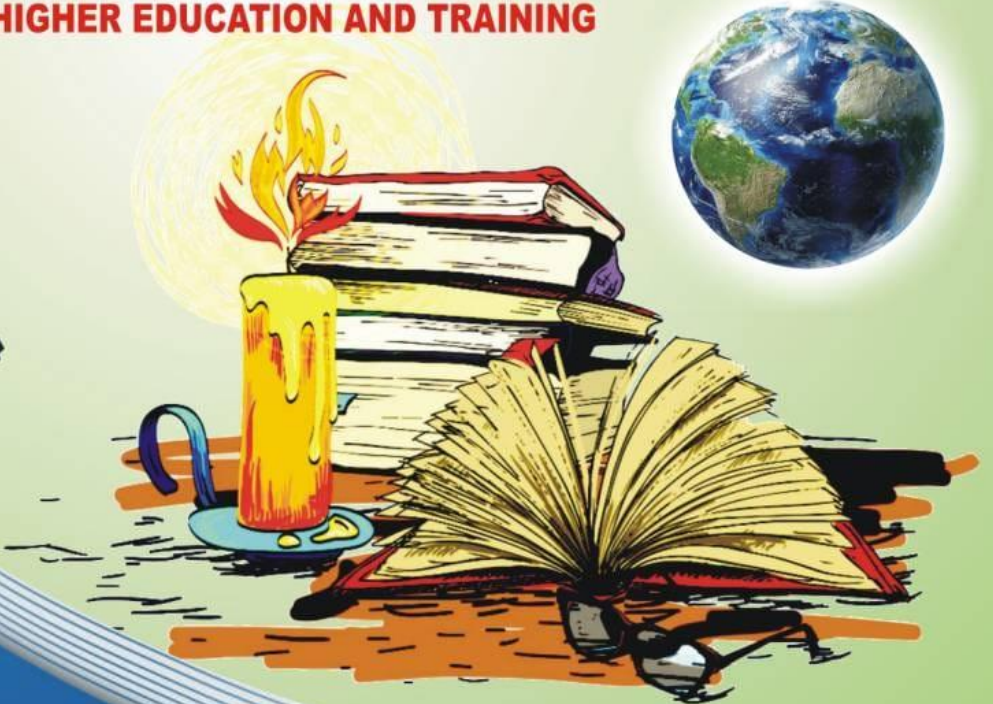
الالكتروني (ISSN) (3085 - 4806) / الورقي (ISSN) (3085 - 4830)

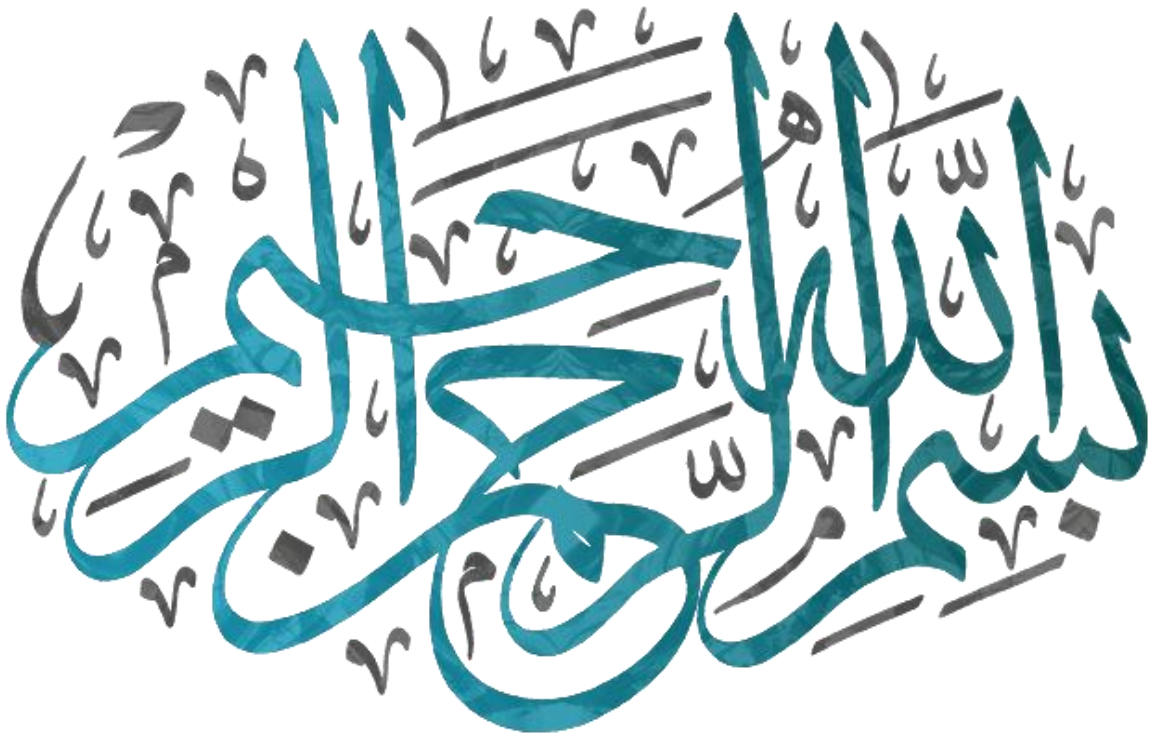
رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING







تتألف هيئة تحرير المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من نخبة من العلماء والخبراء المتميزين من مختلف المؤسسات الأكاديمية الدولية. وتتولى الهيئة مسؤولية الحفاظ على جودة البحوث المنشورة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتطوير المجلة.

رئيس التحرير: أ.د. نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير: أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير: أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X>

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب .

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر- المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. المهندس اسماعيل المساق ، كلية علومالتقنية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية.

(التصميم)

5. أ.محمد تايه محمد - بك إدارة أعمال - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة. (التنضيد) .

<https://orcid.org/0009-0003-6945-2806>

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr Hanik Mahliatussikah - State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr. Shamnad N - University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL - KDG College - Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI - Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.
5. Dr.Nada Al-Abidi - Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning - Sweden
6. أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم . جمهورية السودان
<https://orcid.org/0009-0009-8298-4464>
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي - قسم علم نفس تربوي - كلية التربية - جامعة 6 أكتوبر - مصر
<https://orcid.org/0000-0001-7436-2774>
8. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية مصر
<https://orcid.org/0009-0005-3260-820X>
9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية . كلية التربية للبنات . جامعة البصرة، جمهورية العراق
<https://orcid.org/0000-0001-7463-9876>
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة الإنجليزية . جامعة ديالى . جمهورية العراق
<https://orcid.org/0009-0009-7896-820X>
11. أ.د. نور الدين زين العابدين متولي أحمد - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية - لبنان
<https://orcid.org/0009-0006-7020-7244>
12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي . كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم الجغرافية . جامعة تكريت . جمهورية العراق
<https://orcid.org/0009-0002-6669-4706>
13. أ.د. نورة محمد مستغفر . أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية
<https://orcid.org/0009-0001-4682-2005>
14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة . كلية الآداب- جامعة الموصل - جمهورية العراق).
<https://orcid.org/0009-0004-3687-1788>
15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلوي - كلية الطوسي الجامعة - النجف الاشرف - العراق.
<https://orcid.org/0009-0001-9668-9329>
16. أ.د. محمد نيهان ابراهيم رحيم الهيتي - علوم اسلامية - جامعة الانبار - العراق. 6193-4092-0003-0000
17. أ.د. سميرة شمعواوي - استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط - المغرب.
<https://orcid.org/0009-0008-2452-6011>

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل . جمهورية العراق.(<https://orcid.org/0009-0003-7795-3934>)
19. أ.د. محمد ازهري - جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.
20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية . جامعة السليمانية . جمهورية العراق-<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211>
21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
<https://orcid.org/0009-0002-0076-0491>
22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 0009-7088-2826-0008
23. أ.د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس – جامعة – سيدي محمد بن عبد الله - فاس – المملكة المغربية5712-6947-0002-0000. <https://orcid.org/0000-0002-6947-5712>
24. أ.د. داود مراد حسين الداودي . دكتوراه العلوم السياسية . مدير وحدة البحوث والدراسات . جامعة القادسية . كلية القانون . جمهورية العراق5899-3272-0000-0009. <https://orcid.org/0009-0000-3272-5899>
25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الادبي -جامعة تعز - مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب - ديوان عام محافظة تعز – اليمن0495-2702-0005-0009. <https://orcid.org/0009-0005-2702-0495>
26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطين9261-8152-0001-0000. <https://orcid.org/0000-0001-8152-9261>
27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية . جمهورية العراق1059-7185-0002-0009.<https://orcid.org/0009-0002-7185-1059>
28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني . أستاذ الاقتصاد . جامعة البصرة . جمهورية العراق-<https://orcid.org/0009-0006-6673-5714>)
29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب - سوريا-<https://orcid.org/0009-0006-5511-3266>
30. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية . جامعة محمد الخامس . الرباط، المملكة المغربية: Orcid id. 0009-0000-1125-8689
31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن3570-7335-0006-0009. <https://orcid.org/0009-0006-7335-3570>
32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي . نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالى . جمهورية العراق. 0009-0006-0681-1033
33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي - استاذ طرائق تدريس التأريخ - وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة - جمهورية العراق.<https://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar>

34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –

جامعة محمد الخامس – الرابطة – المغرب.

0009-0005-8175-7113

35. أ.م.د. آوان عبد الله محمود الفيضي . دكتوراه قانون خاص . كلية الحقوق . جامعة الموصل . جمهورية

العراق <https://orcid.org/0000-0001-8777-978x>

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د. هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر- <https://orcid.org/0009-0008-8680-0194>

2. أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب-

أمريكا <https://orcid.org/0009-0004-2576-8136>

3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس - مصر.

4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة

الأزمات – المملكة المغربية <https://orcid.org/0009-0000-4666-3086>

5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق <https://orcid.org/0009-0009-7896-820x>

6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال . قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية

الهاشمية <https://orcid.org/0009-0004-3687-1788>

7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.

8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق -

المحمدية (المغرب)

0000-0002-9569-3369

9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهريين – جمهورية العراق- <https://orcid.org/0009-0006-9104-6347>

0006-9104-6347

10. أ.م.د. ايمان محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة

القاهرة – مصر. <https://orcid.org/0000-0001-6465-575X>

11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي –

العراق <https://orcid.org/0000-0002-4382-0872>

12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تخصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التاريخ –

العراق <https://orcid.org/0000-0001-5708-2527>

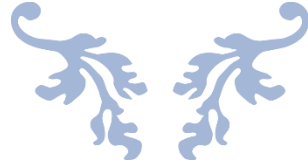
13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية

السعودية <https://orcid.org/0009-0008-5146-475X>

14. أ.د.علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة - حكم ومراقب في دولي بكرة السلة - العراق.
ORCID : <https://orcid.org/0000-0002-8598-5149>
15. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . جامعة المستنصرية . جمهورية العراق-<https://orcid.org/0000-0003-3754-4266>
16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية([ORCID.org/0000-0002-8533-6552](https://orcid.org/0000-0002-8533-6552)) .
17. م.د. محمد مولود امنكور . كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب <https://orcid.org/0009-0000-8373-5528> .
18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين - أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية - جامعة جرش / الأردن <https://orcid.org/0009-0007-7197-1954>
19. أ.د. جاسم حسن سالم العطوي - طبيب عام - البصرة – العراق. 1975-2819-0001-0009



كلمة العرو



بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا في المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية أن نضع بين يدي الباحثين والأكاديميين والقراء الكرام هذا الجزء الثالث من العدد السابع والعشرين، والذي خصصناه لنشر النتاج العلمي والبحوث المشتركة التي أثري بها المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر.

يجيء هذا العدد مستجيباً للرؤية العلمية والتنسيقية التي سعى المؤتمر إلى تحقيقها، والمتمثلة في تعزيز ثقافة البحث العلمي المشترك والرصين، وتجسير الفجوات بين أرباب التخصصات المختلفة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. إن الشراكة البحثية لم تعد مجرد خيار أكاديمي، بل أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة التحديات المعاصرة، ورسم معالم حلول منهجية وشاملة تتعدى نطاق الرؤية الفردية إلى آفاق العمل الجماعي المتبصر.

وقد شهد هذا الجزء تنوعاً وثراءً لافتاً في الموضوعات المطروحة؛ حيث توزعت الأوراق البحثية المنشورة بين دراسات تحليلية، وميدانية، ونظرية تلامس أحدث القضايا وأشدّها ارتباطاً بالواقع الإنساني والاجتماعي. وقد خضعت جميع هذه البحوث لمقاييس محكمة من التقييم والمراجعة العلمية لضمان استيفائها لأعلى معايير الرصانة والدقة والأمانة الأكاديمية المتعارف عليها دولياً.

وإذ نُقدّم هذا العدد، فإننا نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين والمشاركين الذين أسهموا ببحوثهم ونتاجاتهم الفكرية في إنجاح أعمال المؤتمر وتغذية صفحات هذا العدد. كما نثمن جهود أعضاء الهيئة الاستشارية وهيئة التحكيم ولجان المؤتمر على ما بذلوه من عمل دؤوب ودقة في الفحص والتدقيق لتقديم هذا العمل بالصورة المشرقة التي يليق بها.

وكذلك تضمن العدد بعض البحوث المنشورة لباحثين عرب خارج أعمال المؤتمر المذكور.

ختاماً، نأمل أن يشكل هذا العدد إضافة نوعية للمكتبة العربية والدولية، وأن يفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين لمزيد من العطاء والابتكار العلمي المشترك.

والله ولي التوفيق.

هيئة تحرير المجلة

2026/07/ 29 ديلاوير- الولايات المتحدة الأمريكية

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة، بل عن رأي كاتبها.

جدول المحتويات

دور استراتيجيات التسويق الرقمي في تحديد وتحسين تكاليف الجودة: دراسة ميدانية في مصنع النرجس للأنابيب البلاستيكية في البصرة / العراق	م.د حسن عبود معروف / م.م محمد جهاد محسن	11
أثر التدريس باستخدام الخرائط الذهنية الإلكترونية في استيعاب مفاهيم العقيدة الإسلامية لدى طلاب الإعدادية	م. د إخلص خلف لفته	50
فلسفة الحياة والموت في الشعر الجاهلي	د. موسى إسماعيل حسين	70
الدمج بين الثقافة العربيّة واللّغة في مناهج تعليم النّاطقين بغيرها: تحدّيات وحلول مبتكرة	د. طلال عبد الله طافش المرشدة	80
الحماية القانونية للعقود الذكية في حقوق الملكية الفكرية " دراسة تحليلية في التشريعات العربية "	د. كمال الأمين محمد فضل الله الفادني	98
شعرية التوحش والميتافور الحيواني - تفكيك الأنساق المضمرة والسلطة في مجموعة «مصادقة الحيتان» لحسن البصّام	م.د. مسار حميد عبد	138
قصيدة "أنشودة المطر" ل بدر شاكر السياب: دراسة تحليلية في ضوء الابعاد اللغوي	م. د. موسى جاسم عجيل العبادي	161
المسؤولية الجزائية عن الجرائم السيبرانية	د.راسم مسير جاسم	178
صوت المرأة في أدب الأندلس: دراسة في السرد النسوي المغيّب	م.م. فضيلة فاضل كريم	200
الدور القرآني واثره وتداعياته في سلوكيات الطفل المسلم	ختام مزهر حمد الجبوري	217
الوعي بالذكاء الاصطناعي وعلاقته بالكفاءة الرقمية لدى معلمي المدارس العربية في الداخل الفلسطيني	لنا جهاد عبد الرحمن حاج يحيى	230
التدابير السياسية والإدارية في قصة يوسف عليه السلام: دراسة تأصيلية في السياسة الشرعية ونظم الحكم من منظور أصول الدين	مختار طالب محمد الطاهر طالب	261
التحليل الجغرافي لواقع ومؤشرات كفاءة التعليم الأهلي في مدينة المدحتية - وفق المعايير التخطيطية		

271.....	منار علي سلطان السعيد
	دراسة واقع المشكلات السلوكية في درس التربية الرياضية للمرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات في محافظة بابل
309.....	م . م ميادة حسن حمزة
	مواقع التواصل الاجتماعي والحق في الخصوصية الرقمية " التشهير نموذجاً "
322.....	عواطف الازهاري
	تطور الفكر الواقعي في العلاقات الدولية من مورغنثاو إلى والتز
333.....	المدرس المساعد / وفاء زايد عباس
	School Leadership Support for Technology Integration and Its Impact on Secondary Education Quality: A Narrative Review and Conceptual Model
Ahlam Azaiza.....	361

التحليل الجغرافي لواقع ومؤشرات كفاءة التعليم الأهلي في مدينة المذحتية - وفق المعايير التخطيطية



منار علي سلطان السعيد

مديرية تربية بابل - العراق

manarmanar38.com@gmail.com<https://orcid.org/0009-0001-4376-0048>

الملخص :

يُعدّ التعليم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وبناء رأس المال البشري. وقد شهد قطاع التعليم الأهلي في العراق توسعاً ملحوظاً بعد عام 2003 كشريك تنموي للقطاع الحكومي. حيث يسعى هذا البحث إلى تقييم كفاءة خدمات التعليم الأهلي في مدينة المذحتية، والوقوف على واقعها الكمي والنوعي، فضلاً عن تحليل توزيعها الجغرافي ومدى سهولة وصول السكان إليها. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمدخل الكمي، فضلاً عن الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الحكومية، لجانب البيانات الميدانية الأولية، لجمع الإحصاءات الخاصة بأعداد التلاميذ والطلبة، والملاك التدريسي، والإداريين، والشعب الدراسية للمدارس الأهلية البالغ عددها (20) مؤسسة تعليمية أهلية. ولتقييم الكفاءة، أُخضعت هذه المؤشرات للمقارنة مع المعايير التخطيطية المحلية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية، مع تطبيق معيار (المسافة المعيارية) لتحليل التوزيع المكاني ومركز ثقل المؤسسات التعليمية.

وقد توصل البحث إلى وجود فجوة عددية واضحة بين النمو الديموغرافي المتسارع في منطقة الدراسة للمدة (1997-2025) وحجم المؤسسات التعليمية الأهلية؛ إذ بلغت هذه المؤسسات (20) منشأة تعليمية أهلية لعام 2025، شكلت رياض الأطفال (35%) منها بواقع (7) رياض ضمت (28) تدرسياً و(9) إداريين موزعين على (15) شعبة، وهو ما يعكس اهتماماً بالتعليم قبل المدرسة رغم انخفاض طاقته الاستيعابية. وفيما يخص الكفاءة الوظيفية والتشغيلية للمنظومة التي تستوعب (5157) طالباً، وطالبة (39.1% ابتدائي، و60.9% ثانوي)، أظهرت النتائج واقعاً تعليمياً جيداً؛ حيث سجلت المرحلة الابتدائية (313) تلميذاً/مدرسة، و(13) تلميذاً/معلم، و(33) تلميذاً/شعبة، بينما سجلت المرحلة الثانوية (422) طالباً/مدرسة، و(13) طالباً/مدرس، و(25) طالباً/شعبة، وهي مؤشرات تقع ضمن الحدود الإيجابية للمعايير التخطيطية المحلية وتؤكد غياب الاكتظاظ الصفي. في المقابل، كشفت الدراسة عن خلل مكاني وانحراف حرج في مؤشر الكفاءة الجغرافية للمرحلة الثانوية إذ بلغ (21,290) نسمة/مدرسة) متجاوزاً المعيار المحلي (5,000 نسمة) بفارق (16,290) نسمة، فضلاً عما أظهرته بيانات مديرية تربية بابل من عشوائية وغياب للانتظام الجغرافي لتوزيع المدارس عبر أحياء المدينة، واختتم البحث بتقديم رؤية تخطيطية تهدف لإعادة توجيه الاستثمار التعليم الأهلي مكانياً لتحقيق العدالة التوزيعية وسد حاجة السكان وفي، إذ أظهرت الدراسة التقييمية أن جميع المؤشرات التربوية (طالب/مدرس، طالب/شعبة) جاءت أدنى من الحدود العليا للمعيار التخطيطي، هذا يؤكد الكفاءة الوظيفية العالية للتعليم الأهلي وغياب الضغط الصفي على الطلبة. وسجل مؤشر (مدرسة/عدد السكان) انحرافاً كبيراً وأعلى من المعيار بأضعاف، مما يشير

لنقص عددي واضح مقارنة بالنمو السكاني، كما وقد تبين إن هناك نقصاً كبيراً وواضحاً في عدد المؤسسات التعليمية الأهلية إذ لا يوجد نوعاً من أنواع التكتل أو الانتظام في توزيعها في أي حي من أحياء المدينة، فضلاً عن مجموعة من التوصيات الرامية إلى إعادة توجيه الاستثمار التعليمي الأهلي مكانياً بما يضمن العدالة التوزيعية وسد الحاجة الفعلية للسكان.

الكلمات المفتاحية: التعليم، العملية التعليمية، المدارس الأهلية، الكفاءة المكانية، مدينة المدحتية.

Geographical Analysis of the Status and Efficiency Indicators of Private Education in Al-Midhatiya City According to Planning Standards

Manar Ali Sultan Al-Saeedi

Babylon Education Directorate

Abstract:

Education is considered a fundamental pillar for sustainable development and human capital construction. Following 2003, the private education sector in Iraq experienced significant expansion as a developmental partner to the public sector. This research seeks to evaluate the efficiency of private education services in Al-Midhatiya City, examining both their quantitative and qualitative realities, as well as analyzing their geographical distribution and accessibility to the population. The study adopted descriptive, analytical, and quantitative approaches, relying on official data issued by government institutions alongside primary field data to collect statistics regarding the number of pupils, students, teaching staff, administrators, and classrooms across the 20 private educational institutions. To evaluate efficiency, these indicators were compared against local planning standards issued by the Iraqi Ministry of Planning, while applying the "Standard Distance" criterion to analyze spatial distribution and the center of gravity of these educational institutions.

The research revealed a clear numerical gap between the accelerated demographic growth in the study area during the period (1997–2025) and the size of private educational institutions. By 2025, these institutions totaled 20 educational facilities, with kindergartens accounting for 35% (7 kindergartens), comprising 28 teachers and 9 administrators distributed across 15 classrooms, reflecting an interest in pre-school education despite its low absorption capacity. Regarding the functional and operational efficiency of the system—which accommodates 5,157 students (39.1% primary and 60.9% secondary)—the results demonstrated a good educational reality. The primary stage recorded 313 pupils/school, 13 pupils/teacher, and 33 pupils/classroom. Meanwhile, the secondary stage recorded 422 students/school, 13 students/teacher, and 25 students/classroom. These indicators fall within the positive limits of local planning standards and confirm the absence of classroom overcrowding.

In contrast, the study revealed a spatial defect and a critical deviation in the geographical efficiency index for the secondary stage; it reached 21,290 capita/school, exceeding the local standard of 5,000 capita by a margin of 16,290 capita. Furthermore, data from the Babylon Directorate of Education showed

randomness and a lack of geographical uniformity in the distribution of schools across the city's neighborhoods. The research concluded by presenting a planning vision aimed at spatially redirecting private educational investment to achieve distributive justice and meet population needs. The evaluative study showed that all educational indicators (student/teacher, student/classroom) came below the upper limits of the planning standard, confirming the high functional efficiency of private education and the absence of classroom pressure on students. Conversely, the (school/population) index recorded a massive deviation, multiple times higher than the standard, indicating a clear numerical deficit relative to population growth. It was also found that there is a significant and clear shortage in the number of private educational institutions, with no form of clustering or uniformity in their distribution across any of the city's neighborhoods. Finally, the study offered a set of recommendations aimed at redirecting private educational investment spatially to ensure distributive justice and fulfill the actual needs of the population.

Keywords : Education, Educational Process, Private Schools, Spatial Efficiency, Al-Midhatiya City.

الخور الأول: الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

يُعدّ التعليم من أهم القطاعات المحددة لمستويات معيشة السكان، ولهذا احتل المرتبة الثانية في الأهداف الإنمائية للألفية نظراً لقيمته في منظور التنمية المستدامة، بوصف الإنسان غاية التنمية وهدفها؛ حيث يُمثل الاستثمار في رأس المال الثقافي والاجتماعي أساساً لنهضة المجتمعات. ويُشكل التوسع التعليمي السريع مفتاحاً للتنمية؛ إذ يسهم في زيادة فرص التوظيف، للحد من البطالة، وتحفيز الابتكار والتجديد، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في بناء الشخصية وتعزيز قيم العدالة والمساواة. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة التوزيع الجغرافي للمدارس الأهلية في منطقة الدراسة للتعرف على كفاءة توزيع هذه المؤسسات ومدى ارتباطها بالسكان باستخدام الأساليب العلمية الحديثة. وعليه، تظل الخدمات التعليمية الركيزة والنواة الأساسية التي تعتمد عليها الأمم في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ الوعي وبناء الحضارة".

وشهدت مختلف محافظات العراق انتشاراً واسعاً لظاهرة التعليم الأهلي، حيث غصّت الطرق العامة بالإعلانات الترويجية للمدارس الخاصة، وتزامن ذلك مع تراجع مستوى الأداء التعليمي في المدارس الحكومية، مما دفع العديد من الاسر العراقية والطلبة التوجه نحو التعليم الاهلي. ولم تكن مدينة المدحتية (التابعة لمحافظة بابل)، بمعزل عن هذا التحول؛ إذ أصبحت على الرغم من صغر حجمها مكتظة بالمدارس الابتدائية والثانوية الأهلية التي تشهد إقبالاً متزايداً مع بداية كل عام دراسي جديد. ويعزى هذا الإقبال الكثيف لتوفر البيئة التعليمية الكفوءة والخدمات الحديثة؛ والمتمثلة بالمباني المدرسية النموذجية، وانخفاض الكثافة الصفية التي لا تتجاوز عشرين طالباً في الفصل الواحد، فضلاً عن توفير وسائل النقل، وأجهزة التكييف الحديثة، والأنشطة الترفيهية والرياضية. كما تمتاز هذه المؤسسات باستقطاب كفاءات تدريسية متميزة بناءً على معايير الخبرة والكفاءة في إيصال المادة العلمية، مما يسهم في إعداد قوى بشرية ماهرة للمستقبل. وإلى جانب البعد التربوي، يؤدي التعليم الأهلي دوراً اقتصادياً حيوياً في المنطقة من خلال توفير عشرات فرص العمل اللائقة للخريجين، مما يجعله مصدراً للعيش الكريم ونقطة تحول إيجابية في واقعهم المعيشي".

ويكتسب دراسة موضوع المدارس الأهلية في منطقة الدراسة أهمية بالغة في الكشف عن مناطق التباين المكاني، وتقييم كفاءتها الكمية والوظيفية، وبيان مدى ملائمة توزيعها، الذي يتسم بالعشوائية أحياناً، مع الحاجة الفعلية للمجتمع وسهولة الوصول إليها. وقد ركز البحث على تحليل التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال والمدارس الأهلية بكافة مراحلها، وتحديد طبيعة انتشارها وتكديسها بين الأحياء السكنية، فضلاً عن قياس مؤشرات كفاءتها التربوية من حيث: أعداد الملاكات التدريسية، الشعب الدراسية، نصيب المعلم من التلاميذ، والجهة المالكة للمؤسسة. كما تناولت الدراسة كفاءة الوصول إلى هذه الخدمات من حيث: المسافة المقطوعة، وسائل النقل، والزمن المستغرق، إلى جانب استقصاء أسباب التحاق الطلبة بها ودرجة رضا أولياء الأمور، بالاعتماد على تكامل البيانات المكانية والوصفية. ويأتي هذا التوجه المتسارع نحو التعليم الأهلي نتيجة بحث أولياء الأمور عن مزايا تربوية واجتماعية متميزة، في ظل عدم مواكبة المدارس الحكومية لمعدلات النمو السكاني المطرد، ومعاناتها من مشكلات بنيوية كالتكدس الطلابي (أكثر من 40 طالباً في الصف الواحد) والدوام المزدوج، مما جعل القطاع الأهلي ضرورة تخطيطية للتخفيف من هذا الضغط".

أولاً- مشكلة البحث:

"تُشير المعطيات الميدانية إلى تزايد مستمر في عدد المدارس الأهلية في مدينة المدحتية بما لا يتناسب مع عدد سكانها، فضلاً عن وجود تفاوت مكاني ووظيفي في أدائها مقارنة بالمعايير الرسمية لوزارة التربية. ومن هنا، تبرز الحاجة لتقييم مدى توازن هذه الخدمات وملاكاتها البشرية مع المتغيرات السكانية والطلب الطلابي المتنامي. وتتمثل مشكلة البحث في الآتي:

- ما واقع مؤسسات التعليم الأهلي في مدينة المدحتية، وهل يتلاءم توزيعهم مكانياً مع الحاجة الفعلية للمدينة.
 - هل هناك زيادة في عدد المؤسسات التعليمية الأهلية في مدينة المدحتية.
 - هل يخضع توزيع الخدمات التعليمية الأهلية للمعايير المحلية من حيث الكفاءة والكفاية.
- ثانياً- فرضية البحث:

تفترض الدراسة: وجود انحراف تخطيطي في مؤشرات كفاءة قطاع التعليم الأهلي في مدينة المدحتية وعدم انسجامه مع الحجم السكاني؛ إذ يُفترض أن المؤشرات التربوية التشغيلية للبيئة المدرسية الداخلية تسجل معدلات أدنى من الحدود العليا للمعايير الرسمية المعتمدة مما يعكس كفاءة أداء نوعية وغياباً للتكسب الطلابي باستثناء مؤشر (عدد المدارس/عدد السكان) الذي يُتوقع تسجيله عجزاً عددياً حاداً يفوق المعدل التخطيطي المعتمد، يتزامن ذلك مع تباين نمط التوزيع الجغرافي للمؤسسات نحو التركز والاندماج في النطاق الحضري مقارنة بأطرافها، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة الوصول المكاني للمستفيدين في المناطق الريفية".

- إن توزيع المدارس الأهلية توزيعاً عشوائياً إلا إن له دور كبير عي إعداد الطلاب المتزايد على المدارس الحكومية وتوفير مستوى تعليم متقدم.
 - لا يتلائم توزيع المدارس الأهلية مكانياً مع الحاجة الفعلية لسكان المدينة وتوزيعها لا يتوافق مع حجم الكثافة السكانية في المدينة
 - تخضع كفاءة المدارس التعليمية الأهلية للمعايير المحلية التخطيطية العراقية في وزارة التربية.
- ثالثاً- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول أحد القطاعات الحيوية في المجتمع وهو قطاع التعليم الأهلي، الذي يُعدّ مكماً وداعماً للتعليم الحكومي، ويساهم في تخفيف الضغط عن مؤسسات الدولة التعليمية. كما تبرز الأهمية في أنه:

1. يقيّم كفاءة الخدمات التعليمية الأهلية استناداً إلى معايير واقعية معتمدة من وزارة التربية.
2. يوضح مدى الحاجة الفعلية للسكان إلى المدارس الأهلية في مدينة المدحتية.
3. يساهم في تحديد مواقع القصور والتميز في أداء المدارس الأهلية، لتوجيه الجهود نحو تحسين كفاءتها.
4. يقدم بيانات ميدانية حديثة يمكن أن تستفيد منها الجهات المسؤولة في التخطيط التربوي وتوزيع الخدمات التعليمية مستقبلاً.

رابعاً- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على واقع خدمات التعليم الأهلي في مدينة المدحتية من حيث أعداد المدارس والطلبة والكادر التدريسي والإداري.

2. تقييم كفاءة المدارس الأهلية في الناحية وفق المعايير التربوية المعتمدة من وزارة التربية العراقية.
3. تحليل التوزيع الجغرافي للمدارس الأهلية باستخدام أسلوب المسافة المعيارية لمعرفة درجة تركيزها أو تشتتها داخل الناحية.
4. تحديد مدى انسجام التعليم الأهلي مع النمو السكاني والطلب المتزايد على التعليم.
5. اقتراح الحلول والتوصيات العملية لتطوير التعليم الأهلي بما يواكب متطلبات التنمية التعليمية والاجتماعية في المنطقة.

خامساً- منهجية البحث:

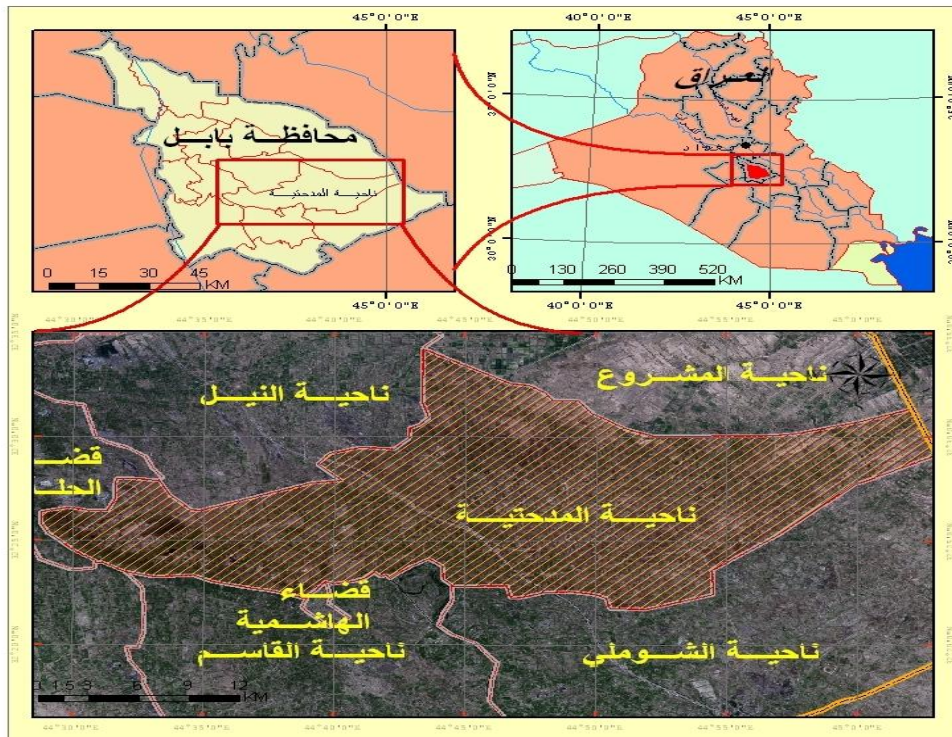
يعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف الظواهر بأوصاف دقيقة، وطريقة التحليل هي تحليل البيانات التي تم جمعها خلال الرحلة الميدانية، لأن البحث العلمي هو أكثر من جمع البيانات وتبويبها وتقديمها في شكل جداول.

سادساً- حدود منطقة البحث:

تقع ناحية المدحتية في الجزء الجنوبي الشرقي لمدينة الحلة مركز محافظة بابل، تقع بين دائرتي عرض $30^{\circ} 21' 32''$ _ $15^{\circ} 34' 32''$ شمالاً وبين خطي طول $44^{\circ} 28' 30''$ _ $45^{\circ} 03' 00''$ شرقاً، تحدها من الشمال ناحية النيل بمسافه (3،19) ومن جهه الشمال الشرقية ناحيه المشروع (3،39) كم، اما من جهه الجنوب مدينه القاسم بمسافه (9،10) كم ومن جهه الشرق -مدينه الشوملي بمسافه (2،25) كم اما من جهه الغرب مركز قضاء الحلة بمسافه (2،24) كم، تبلغ مساحه المدحتيه (628 كم) وبعدد سكان بلغ (284345) خريطة (1).

الحدود الزمانية: حددت مدة البحث على توفر البيانات للمدارس الاهلية في مدينة المدحتية للعام الدراسي (2024-2025).

خريطة (1) موقع ناحية المدحتية من محافظة بابل والعراق لعام 2025



2- جمهورية العراق، محافظة بابل، مديرية بلدية المدحتية، خريطة التصميم الاساسي، مقياس 1:10000 سنة 2018. 3-
مرثيات فضائية لاندسات، 2005.

المحور الثاني: (المفاهيم ذات العلاقة، الأهمية، الأهداف، وخصائص التعليم الاهلي)

1. العملية التعليمية: وهي صنع وتحديد القرارات الواجب اتباعها في توجيه أنشطة وسلوكيات الطالب لتحقيق نتيجة محددة في فترة نمو معينة. (السبعاءوي، 2018، ص 23)

2. المدارس الاهلية: هي مؤسسة أسسها ويديرها مواطنون عراقيون وتتلقى تمويلاً من جهات خاصة أو حكومية أو كليهما. (السبعاءوي، 2018، ص 27، 28)

3. اجرائيا: هي مدارس يملكها مواطن أو مجموعة من المواطنين بهدف تحسين العملية التعليمية، وتحقيق الأهداف التربوية بكفاءة وفعالية، فضلاً عن كونها مربحة اقتصادياً، تخضع لنفس اللوائح والتوجيهات الصادرة عن وزارة التربية (كل مدرسة خاصة لديها ترخيص من الوزارة، لتقديم خدمات التعليم العام أو رياض الأطفال، التعليم الخاص أو برامج التعليم الدولي) (ال ادريس، 2016، ص 637).

4. الكفاءة: تعرف الكفاءة في الدراسات الجغرافية بأنها الكيفية التي يتم بها استخدام المنظمة أو المؤسسة للعناصر البشرية العاملة فيها بصيغة تضمن لها تحقيق اهدافها بأقصر وقت واقل جهد، وهي من المفاهيم المستخدمة في تقويم كفاءة الانسان، والتي تعتمد على نوع الآلات والمعدات والتقنيات المستخدمة في توافر الخدمة.

5. الكفاءة المكانية: يقصد بها كفاءة التوزيع من حيث سهولة الوصول وتهيئة الخدمات التي تسهم بدرجة عالية في تشكيل معايير نظام المدينة، لاسيما عندما يكون ذلك المفهوم محدوداً انماط التفاعل المكاني. (كاظم، 2018، ص 97)

اهمية التعليم الاهلي:

يعتبر التعليم الأهلي، رافداً مهماً لدعم التعليم الحكومي حيث يساعد في دعم الهياكل الاقتصادية والعلمية، للبلاد ويقلل من الإنفاق الحكومي على التعليم، حيث يوفر التعليم الأهلي (الشبلي، 2012، ص 40)، الفرصة لاكتساب جيل جيد، إذا تم التخطيط للتعليم المدرسي الخاص بشكل صحيح من حيث اعتماد المعايير الدولية وتطبيق أساليب التدريس الحديثة، ثم يتم إنشاء مؤسسة تعليمية خاصة قوية، إذ تقوم فلسفة التعليم الخاص على مبدأ مشاركة المواطن في نشر المعرفة وتنميتها ويصبح شريكاً للدولة في التنمية الشخصية والاجتماعية، وهو بذلك يسهم في جذب الاستثمار الخاص للدولة بشرط أن يظل تحت إشراف الدولة. (حسن، 2020، ص 24)

اهداف انشاء مؤسسات لتعليم الاهلي:

1. اضافة إمكانيات تربوية جديدة إلى القدرات الحالية للحكومة بما يساهم في تحقيق الأهداف التربوية الدينية والوطنية.
2. إدخال المرونة في نظام التعليم النظامي القائم من خلال البحث عن مناهج وطرق جديدة ضمن الإطار الذي وضعه قانون التعليم لتلبية الحاجة إلى تجديد التعليم وفق القواعد التي ينص عليها هذا القانون.
3. التوسع في دراسة اللغات الأجنبية بالاقتران مع البرامج الأكاديمية الأخرى الهادفة إلى تطوير كوادر من الخريجين.

4. إتاحة الفرصة لأبناء الطبقات المختلفة بالالتحاق بمؤسسات تربوية تعليمية تقدم لهم ما يحتاجون من الخدمة التعليمية.
 5. توجيه الجهود والقدرات الوطنية لتوفير التأهيل والإعداد والتدريب للكوادر اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 6. توفير مساحة تنافسية لمجال التعليم، وتقديم قدر كبير من الخبرات التعليمية، والسعي لتقديم نموذج راقى لنظام التعليم.
 7. تشجيع المشاركة الشعبية ومشاركة رأس المال الوطني في جهود تطوير التعليم من خلال الاستثمار في مختلف أنواع ومستويات التعليم والأطر التنظيمية الجديدة، مما يجعل التعليم أكثر فعالية وربحية. (الادريس، 2016)
- خصائص التعليم الاهلي:**

1. الابتكار والمرونة: نظرًا لأن التعليم الخاص لا يتلقى تمويلًا حكوميًا، فإنه يتمتع بمزيد من المرونة في استخدام الأموال التي يتلقاها من الطلاب لتطوير الدورات والممارسات التي تناسب الطلاب الملتحقين بها.
 2. يمكن أن يتعلم التعليم الخاص العديد من اللغات الأجنبية، ويوفر التكنولوجيا الحديثة، وساعات العمل الرسمية المزدوجة أقل من التعليم الحكومي، ومظاهر العنف المدرسي المختلفة أقل من التعليم الحكومي.
 3. يسمح التعليم الاهلي بعدد قليل من الطلاب بمزيد من الاهتمام ويقلل العبء على المعلمين، بينما يعتقد معلمو التعليم الخاص أن التواصل بين طاقم المدرسة وأولياء الأمور مهم لنجاح الطلاب، وهو أمر نادر الحدوث في المدارس العامة.
 4. يرى التعليم الخاص الطلاب وأولياء الأمور كعملاء، لذلك فهو يلبي احتياجاتهم واهتماماتهم بشكل استباقي، أي أنه يعمل في جو تنافسي يجبره على توفير تعليم يرضي أولياء الأمور.
 5. كثرة المدارس الأهلية توفر منافسة فيما بينها لجذب أكبر عدد من الطلاب ومن ثم تحسين أداء هذه المدارس
 6. في التعليم الخاص، يخضع المعلمون لسلطة المدير فقط، وبمجرد ضعف أدائهم، يمكن فصلهم في أي وقت، وهو ما يفتقر إليه التعليم الحكومي، وقد تم أخذ ذلك في الاعتبار بجدية من قبل أولياء الأمور. (الخطاب، 2017، ص 197)
- المحور الثالث: تطور الحجم السكاني في مدينة المدحتية للمدة 1997-2025:**

تعد الدراسات السكانية في العالم اليوم ذات أهمية خاصة، سواء في ميدان العلوم الاجتماعية أو الطبيعية (الجوهري، 1979، ص 740). ولكي تحقق الدراسة هدفها في هذا المجال يجب الاعتماد على الإحصائيات السكانية، لأن، المادة الأولية التي يستعملها الباحث بمنهجته العلمي، إذ يعد معرفة الواقع السكاني (الجبيسي، الشواورة، 2001، ص 122)، ومن أولويات التخطيط الاقتصادي والتربوي وتخطيط القوى العاملة، وإن المعرفة واسعة للتوقعات السكانية، من الأمور المهمة التي تتطلبها عملية التخطيط التربوي، من حيث نمو السكان وتوزيعهم بحسب العمر والجنس والتي من خلالها يمكن التعرف على الأشخاص الذين هم في العمر المدرسي والذين تعتمد عليه وضع الخطط ورسم السياسة التربوية، (ليب، علي، 2004، ص 116) ومن ثم تحديد الإمكانات المطلوبة للعملية التربوية في المستقبل، فضلا عن العملية التربوية تقوم أساسا على معرفة التوزيع الجغرافي، للسكان والذي يؤثر في اختيار المدارس ونوعيتها وحجمها ومواقعها ومن ثم الكلف التعليمية وإن معرفة الحقائق عن السكان على المستوى المحلي، تعد من الأساسيات لرسم سياسة محكمة وعامة للتخطيط. (إسماعيل، 1984، ص 86)

ويتضح من بيانات الجدول (1) والشكل (1)، أن عدد سكان منطقة الدراسة شهد نمواً سكانياً متسارعاً خلال المدة (1997-2025)، إذ ارتفع عدد السكان من (88,198) نسمة عام 1997 إلى (137,698) نسمة عام 2009، ثم إلى (284,345) نسمة عام 2025، وبذلك تضاعف حجم السكان أكثر من ثلاث مرات خلال مدة الدراسة. كما ارتفعت نسبة مساهمة المدينة

من إجمالي سكان القضاء من (32.8%) عام 1997 إلى (34.0%) عام 2009، ثم إلى (46.2%) عام 2025، مما يعكس تزايد النقل السكاني للناحية مقارنة ببقية الوحدات الإدارية.

أما من حيث التركيب النوعي للسكان، فقد ارتفع عدد الذكور من (43,362) نسمة عام 1997 إلى (68,802) نسمة عام 2009، ثم إلى (141,172) نسمة عام 2025، في حين ارتفع عدد الإناث من (44,736) نسمة عام 1997 إلى (68,896) نسمة عام 2009، ثم إلى (143,173) نسمة عام 2025. ويلاحظ وجود توازن نسبي بين الجنسين طوال مدة الدراسة، إذ تراوحت نسبة الذكور بين (49.1-50.0%)، بينما تراوحت نسبة الإناث بين (50.0-51.9%)، الأمر الذي يشير إلى نمو سكاني متوازن شمل كلا الجنسين.

وقد انعكس هذا النمو السكاني المتزايد، ولاسيما الزيادة في أعداد الذكور والإناث ضمن الفئات العمرية الصغيرة والسن المدرسي، على ارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية بمختلف مراحلها. فزيادة أعداد الأطفال أدت لتزايد الحاجة إلى رياض الأطفال لاستيعاب الأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة، كما أسهمت الزيادة المستمرة في أعداد التلاميذ والطلبة في رفع الطلب على المدارس الابتدائية والثانوية. ونظراً لحدودية الطاقة الاستيعابية لبعض المؤسسات التعليمية الحكومية، برزت الحاجة للتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية الأهلية بوصفها بديلاً أو مكملاً للمؤسسات الحكومية، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد المؤسسات التعليمية الأهلية في منطقة الدراسة لتلبية الطلب المتنامي على التعليم وتحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للسكان. ومن منظور جغرافي، فإن التركز السكاني المتزايد واتساع الرقعة العمرانية للناحية شكلاً عامليين رئيسيين في انتشار المؤسسات التعليمية الأهلية، إذ أصبحت هذه المؤسسات ضرورة تنموية تستجيب للزيادة السكانية المتواصلة وتحقق قدراً أكبر من التوازن المكاني في توزيع الخدمات التعليمية داخل الناحية.

جدول (1) تطور اعداد السكان في ناحية المدحتية وقضاء الهاشمية للمدة 1997 – 2025.

السنة	مجموع سكان الناحية / نسمة	مجموع سكان القضاء / نسمة	النسبة % من مجموع سكان القضاء	مجموع ذكور الناحية / نسمة	نسبة % الذكور من مجموع سكان الناحية	مجموع اناث الناحية / نسمة	نسبة الاناث من مجموع سكان الناحية	مجموع النسبة %
1997	88198	268399	32.8	43362	49.1	44736	51.9	100
2009	137698	405183	34.0	68802	50.0	68896	50.0	100
2025	284345	615321	46.2	141172	49.7	143173	51.3	100

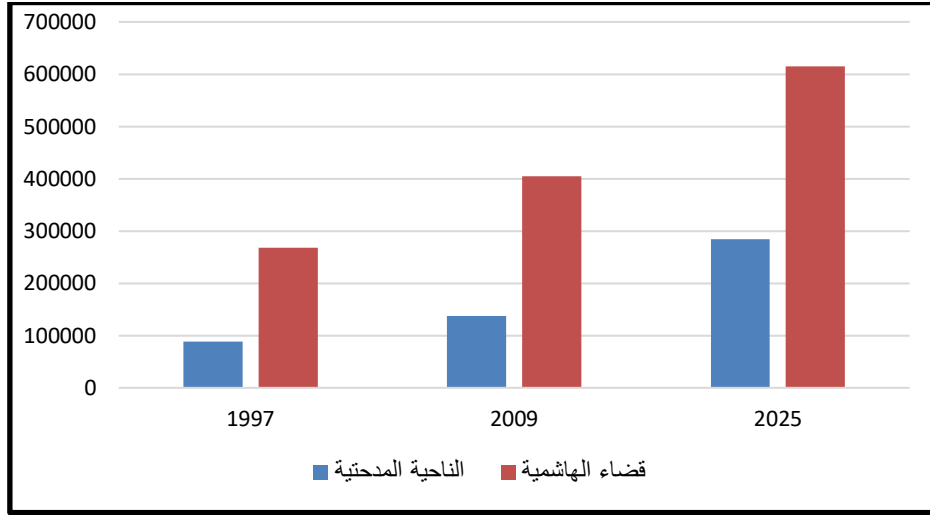
المصدر بالاعتماد على:

1. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 (محافظة بابل)، بغداد، 1999، جدول رقم 22، ص 76.

2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2009، جدول رقم 6/2، ص 52.

3. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة احصاء محفظة بابل، (بيانات غير منشورة) لتقديرات سنة 2025.

الشكل (1) تطور اعداد السكان في ناحية المدحتية وقضاء الهاشمية للمدة 1997 – 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (1)

المحور الرابع: تحليل واقع التعليم الاهلي وتوزيعه المكاني في مدينة المدحتية للعام الدراسي 2024 – 205

تقدم هذه المدارس تعليم متميز وتتبع المناهج التي اقترحتها "وزارة التربية" ونفس التعليمات المتبعة في المدارس الحكومية، كما ان هذه المدارس مجازة دراسياً، من قبل وزارة التربية (الكناني، 2020، ص 310)، وتم توظيف عدد من المدرسين والمدرسات في تلك المدارس، بعد زيادة أعداد الطلاب في منطقة الدراسة وزيادة الضغط على المدارس الحكومية وعدم قدرة هذه المدارس على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، لجأ القطاع الخاص لإنشاء مدارس أهلية بنفس التدريس والمناهج (سلمان، 2006، ص 132)، ولكن مع المعايير ونظام التدريس المتقدم والفعال، حيث تضم منطقة الدراسة عدداً من المدارس الأهلية "الاهلية" المنتشرة عبر القطاعات وفي مختلف المستويات التعليمية بين رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية. كما زاد عدد الطلاب والموظفين بنفس المنهج المعتمد من قبل وزارة التربية، وب نفس التوجيهات والقرارات الوزارية. ويعود ظهور هذه المدارس بسبب الزيادة في عدد الطلاب وزيادة الطلب على تعليم عالي الفعالية، مما يجذب السكان، وخاصة فئة الدخل المرتفع. (الجنابي، 2007، ص 104)

ويتبين من الجدول (2) والشكل (2) التوزيع لعددي والنسبي للمؤسسات التعليمية الأهلية والكادر التدريسي والطلبة والشعب الدراسية والكادر الإداري في منطقة الدراسة، لعام 2025، ويظهر وجود تباين واضح بين مراحل (رياض الأطفال، والابتدائية والثانوية) في حجم الخدمات التعليمية المقدمة. إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أن المؤسسات التعليمية (رياض الأطفال) بلغ عددها (7)، وشكلت ما نسبته (35%) من إجمالي المؤسسات التعليمية الأهلية البالغ عددها (20) مؤسسة تعليمية. وقد ضمت هذه

الرياض (28) من الكادر التعليمي ونسبة (7.6%) من مجموع الكادر التعليمي الكلي (369) ونسبة (3.2%) من إجمالي الكادر التعليمي، موزعين على (15) شعبة دراسية بنسبة (7.1%)، وإشراف (9) إداريين بنسبة (16.3%) من مجموع الكادر الإداري. وتعكس هذه المؤشرات محدودية حجم رياض الأطفال مقارنةً بالمراحل التعليمية الأخرى، إذ تستحوذ على أقل نسبة من الطلبة والكادر التعليمي، الأمر الذي يدل على انخفاض الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات أو ضعف الإقبال عليها مقارنةً بالمرحلتين الابتدائية والثانوية. ومع ذلك فإن استحوادها على نسبة مرتفعة نسبياً من عدد المؤسسات التعليمية الأهلية (35%) يؤكد تزايد الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي، لما له من دور أساسي في إعداد الأطفال للمرحلة الابتدائية وتنمية قدراتهم المعرفية والسلوكية، مما يستدعي التوسع في خدمات رياض الأطفال وتحسين إمكانياتها لاستيعاب أعداد أكبر مستقبلاً.

وفيما يخص (المدارس الابتدائية والثانوية الأهلية) فقد بلغ العدد الكلي للمؤسسات التعليمية الأهلية (13) مؤسسة تعليمية، توزعت بواقع (6) مدارس ابتدائية وشكلت ما نسبته (30%) من إجمالي المؤسسات التعليمية، و(7) مدارس ثانوية وبلغت نسبتها (35%)، أما من حيث الكادر التدريسي، فقد بلغ إجمالي عدد التدريسيين (344) مدرساً ومدرسة، استحوذت المدارس الثانوية على (218) تدريسيًا بنسبة (59%)، مقابل (126) تدريسيًا في المدارس الابتدائية بنسبة (34.1%). ويعكس ذلك ارتفاع الحاجة إلى التخصصات العلمية والأدبية المتنوعة في المرحلة الثانوية مقارنةً بالمرحلة الابتدائية.

وفيما يتعلق بأعداد الطلبة، بلغ مجموع الطلبة (5157) تلميذ وتلميذة، توزعوا بواقع (1878) تلميذ في المدارس الابتدائية بنسبة (36.4%)، و(2918) طالباً في المدارس الثانوية بنسبة (56.6%). وتشير هذه النسب إلى أن المرحلة الثانوية تستقطب العدد الأكبر من الطلبة، الأمر الذي يعكس اتساع قاعدة الملتحقين بالتعليم الأهلي في هذه المرحلة.

كما بلغ عدد الشعب الدراسية (194) شعبة، منها (56) شعبة في المدارس الابتدائية بنسبة (26.8%)، و(138) شعبة في المدارس الثانوية بنسبة (66%). ويُلاحظ ارتفاع عدد الشعب في المرحلة الثانوية بما يتناسب مع زيادة أعداد الطلبة وتعدد التخصصات والمسارات الدراسية، فضلاً عن الحاجة إلى تقليل الكثافة الصفية وتحسين البيئة التعليمية. أما الكادر الإداري فقد بلغ مجموعه (55) موظفاً إدارياً، توزعوا بين (18) موظفاً في المدارس الابتدائية بنسبة (32.8%) و(28) موظفاً في المدارس الثانوية بنسبة (50.0%)، وهو ما يتناسب مع حجم النشاط الإداري والتنظيمي الأكبر في المدارس الثانوية.

وتشير هذه النتائج إلى أن المدارس الثانوية الأهلية تستحوذ على الحصة الأكبر من الموارد البشرية والطلبة والشعب الدراسية في منطقة الدراسة، وهو ما يعكس تنامي الطلب على التعليم الأهلي في المرحلة الثانوية. ويرتبط ذلك بالنمو السكاني المتسارع الذي شهدته المدينة، خلال السنوات الأخيرة وارتفاع أعداد الذكور والإناث، أدى لزيادة أعداد الطلبة في سن الدراسة، وبالتالي ازدياد الحاجة للتوسع في التعليم الأهلي لاستيعاب الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية، وتحسين مستوى التعليم وتقليل الضغط على المدارس الحكومية. وتميل هذه الأرقام للزيادة عاماً بعد عام، خاصة بعد تراجع معايير التعليم الحكومي وكفاءة التعليم الأهلي، مما دفع معظم أولياء الأمور لأرسال أبنائهم للمدارس الخاصة وهم يتبعون نظام تعليمي متقدم ويأخذون في الاعتبار استكمال التعليم الإلكتروني، ومراعاة تنوع الطلاب في المدارس الأهلية. ينتج عن هذا عدد كبير من الفصول بين ستة فصول أو أكثر لاستيعاب الطلبة. وتزداد أحجام الفصول مع زيادة الطلب على مدارس التعليم الخاص في منطقة الدراسة.

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للمدارس الأهلية والكادر التدريسي وعدد الطلبة والشعب والكادر الإداري في مدينة

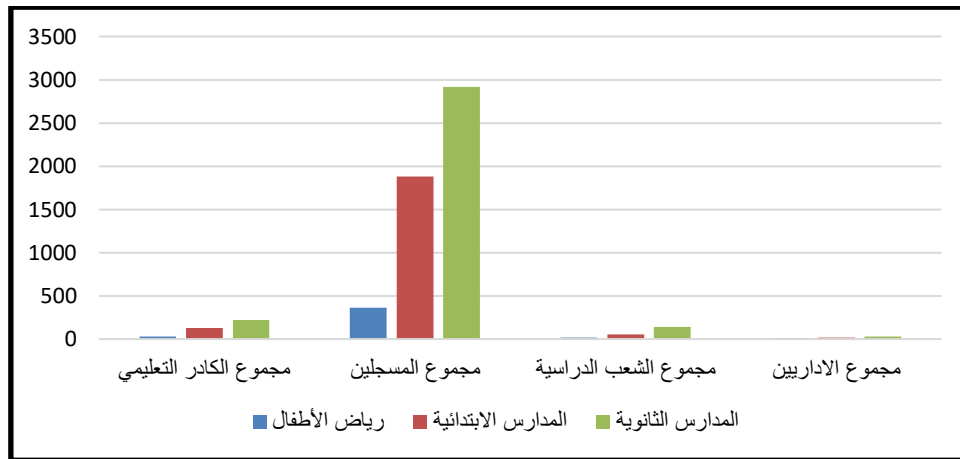
المدينة لعام 2025

نوع الخدمة	العدد	النسبة %	مجموع الكادر التعليمي	النسبة %	مجموع المسجلين	النسبة %	مجموع الشعب الدراسية	النسبة %	مجموع الاداريين	النسبة %
رياض الأطفال	7	35.0	28	7.6	361	7.0	15	7.1	9	16.3
المدارس الابتدائية	6	30.0	126	34.1	1878	36.4	56	26.8	18	32.8
المدارس الثانوية	7	35.0	218	59.0	2918	56.6	138	66.0	28	50.0
المجموع الكلي	20	100	369	100	5157	100	209	100	55	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة التخطيط والمتابعة (البيانات الإحصائية)، الدراسة الميدانية، بيانات غير منشورة، 2025

الشكل (2) التوزيع النسبي للمدارس الاهلية والكادر التدريسي وعدد الطلبة والشعب والكادر الاداري

في مدينة المديحية لعام 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (2)

التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الاهلي في مدينة المديحية:

إن الجغرافية هي علم التوزيعات ولها أنصارها الذين يؤمنون بأن البحث الجغرافي يبدأ عند تحويل الإحصائيات لخرائط، وأن ما لا يمكن رسمه على الخرائط لا يدخل ضمن البحث الجغرافي ولا يعد مشكلة جديرة بالبحث (الجنابي، 2007، ص 214)، لذا فإن التعليم بما يضمه من مجتمع مدرسي يحتل قطاع، كبير من السكان، وبما يتطلب من مؤسسات تعليمية تشكل علامة بارزة في المظهر

الحضاري، كل ذلك يؤلف مادة أولية للبحث الجغرافي وعلى وجه الخصوص الجانب التطبيقي منه، فيمكن إن ندرس المؤسسات التعليمية والمجتمع المدرسي في المدن من جوانب متعددة (الحديثي، 2011، ص 611-612)، وإن عملية التوزيع المكاني من الجوانب المهمة التي تبين مدى كفاءة الخدمات التعليمية، فإذا ما توزعت بشكل منتظم وعادل يخدم كل سكان المنطقة، فهذا يعني أنا حققت العدالة في التوزيع ولا توجد مشاكل في الحصول عليه بصعوبة (ابو زيد، 1997 ص 151)، فضلاً عن ذلك إن أسلوب الخريطة يتميز عن الأساليب الأخرى التي تعتمد على مجرد التعبير الكمي في وصف الإمكانات المستقبلية وهي تهدف إلى تذليل الصعاب التربوية.

1. التعليم الاهلي "رياض الأطفال"

تُعد رياض الأطفال المرحلة الأساسية في السلم التعليمي، لما تؤديه من دور مهم في تنمية القدرات العقلية والاجتماعية للأطفال وتجهيزهم للانتقال لمرحلة التعليم الابتدائي، فضلاً عن مساهمتها في الحد من التسرب الدراسي مستقبلاً من خلال تعزيز ارتباط الطفل بالمؤسسة التعليمية منذ سنواته الأولى. وتشير بيانات العام الدراسي (2024-2025) أن عدد رياض الأطفال الأهلية في مدينة المدحتية بلغ (7) رياض، تضم (361) طفلاً، من الذكور والإناث، بمجموع شعب تعليمية بلغت (15) دراسية ويشرف على تعليمهم (28) معلماً ومعلمة.

ويتضح من بيانات الجدول (3) والشكل (3) خريطة (2)، التوزيع المكاني لرياض الأطفال، في منطقة الدراسة، لعام 2025، وجود تفاوت واضح في توزيع المؤسسات التعليمية بين الأحياء السكنية، إذ يتركز العدد الأكبر منها في حي الأمير فقد استحوذ هذا الحي على المرتبة الأولى بواقع (4) روضة، تمثل نحو (57.1%) من إجمالي رياض الأطفال في المدينة، وبلغ عدد الأطفال المسجلين فيها (221) طفلاً، أي ما نسبته (61.2%) من إجمالي الأطفال، ويعمل فيها (15) معلماً ومعلمة، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب على هذه الخدمة نتيجة الكثافة السكانية واتساع الحي. بينما ينخفض العدد في حي الإمام، حيث جاء في المرتبة الثانية بواقع (3) روضة، تمثل (42.9%) من إجمالي الرياض، وتضم (140) طفلاً، بنسبة (38.8%). من مجموع الأطفال المسجلين، ويعمل فيها (13) معلماً ومعلمة. ورغم تقارب أعداد الملاكات التعليمية بين الأحياء، إلا أن عدد الأطفال في حي الأمير يفوق حي الإمام بصورة ملحوظة، مما يشير لتركز الطلب على الخدمة التعليمية في هذا الحي. في حين تخلو بقية أحياء المدينة من رياض الأطفال الأهلية، الأمر الذي يعكس ضعف التوزيع المكاني لهذه المؤسسات وعدم انسجامه مع التوسع العمراني والزيادة السكانية، ويحد من سهولة وصول الأطفال إليها وهذا يستدعي التوسع في إنشائها لتحقيق العدالة المكانية في تقديم الخدمة التعليمية. لذلك تبرز الحاجة إلى اعتماد معايير التخطيط المكاني عند إنشاء رياض الأطفال مستقبلاً، بما يحقق عدالة توزيع الخدمات التعليمية ويتلاءم مع النمو السكاني والتوسع الحضري في المدينة.

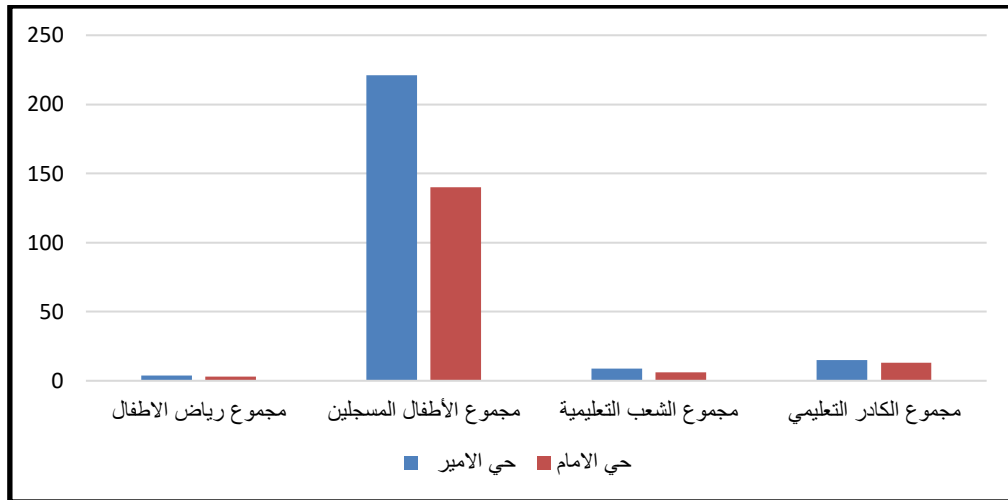
جدول (3) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الاهلية (رياض الأطفال) في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	اسم الحي السكني	مجموع رياض الأطفال	مجموع الأطفال المسجلين	مجموع الشعب التعليمية	مجموع الكادر التعليمي
1	حي الأمير	4	221	9	15
2	حي الإمام	3	140	6	13
	المجموع الكلي	7	361	15	28

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة البيانات الإحصائية، الدراسة الميدانية،

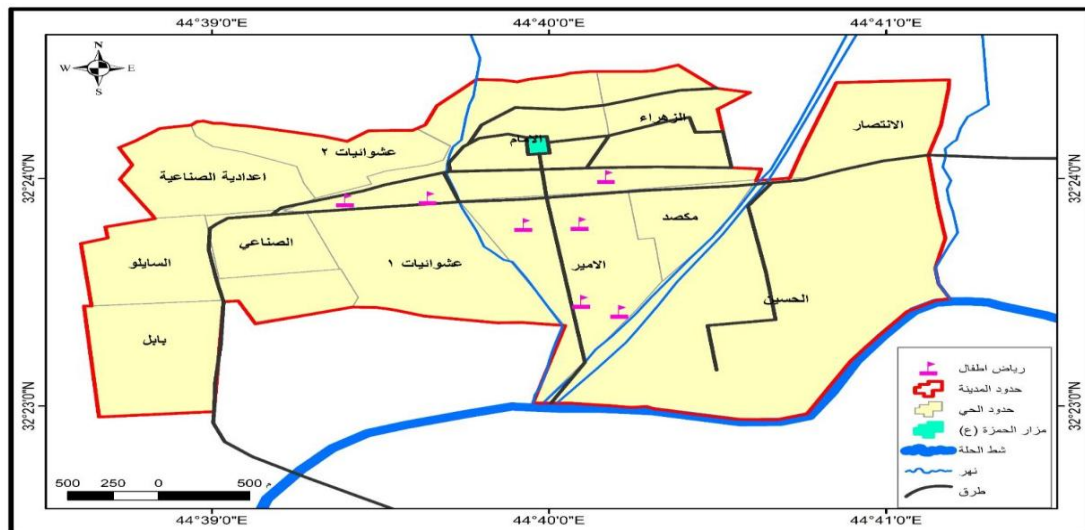
بيانات غير منشورة، 2025

الشكل (3) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الاهلية (رياض الأطفال) في مدينة المدحتية لعام 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (3)

خريطة (2) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الاهلية (رياض الأطفال) في مدينة المدحتية لعام 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (3)

2. التعليم الأهلي "الابتدائي":

تعد مرحلة التعليم الابتدائي القاعدة العريضة التي تستند عليها المراحل التعليمية اللاحقة وتلي مرحلة رياض الاطفال وهي تستقبل الفئة العمرية من (6-11) سنة إذ تهدف هذه المرحلة لبناء وتطوير شخصية التلاميذ وتنشئتهم النشأة الصحيحة ليصبحوا مواطنين صالحين منتجين، فضلاً عن انها تضم نسبة كبيرة من التلاميذ عند مقارنتها بمراحل التعليم الأخرى (الكناني، 2020،

ص315). إذ تشير معطيات الجدول (4) والاشكال (4،5،6،7) وخريطة (3) التوزيع المكاني للمرحلة (المدارس الابتدائية الاهلية) في منطقة الدراسة لعام 2025، إذ بلغ العدد الكلي (6) مدرسة، موزعة على ثلاثة أحياء سكنية وتضم هذه المدارس (1878) تلميذاً موزعين على (56) صف دراسي، ويعمل فيها (138) من الكادر التعليمي. ويعكس هذا التوزيع وجود تباين مكاني واضح في حجم المؤسسات التعليمية وكفاءتها الاستيعابية بين الأحياء السكنية، وهو تباين يرتبط بدرجة كبيرة بحجم السكان، والكثافة السكانية، ومستوى الطلب على التعليم الأهلي، فضلاً عن توفر الأراضي الصالحة للاستثمار التعليمي.

يتبين من الجدول أن حي الإمام احتل المرتبة الأولى حيث يحتوي على مدرستان وبعده تلاميذ (650) تلميذاً، يمثلون نحو (34.6%) من إجمالي التلاميذ، موزعين على (20) صف دراسي، وبكادر تعليمي بلغ (46) معلماً ومعلمة، ويعكس ذلك ارتفاع الكثافة السكانية في الحي واتساع قاعدة السكان في سن الدراسة، فضلاً عن تفضيل الأسر للتعليم الأهلي نتيجة ما يوفره من بيئة تعليمية أفضل وانخفاض كثافة الصفوف مقارنة بالمدارس الحكومية، الأمر الذي جعل الحي يمثل مركزاً رئيساً لاستقطاب الطلبة. وجاء حي الأمير بالمرتبة الثانية وضم مدرستان، وقد استوعبت (619) تلميذاً، بنسبة تقارب (31.8%)، موزعين على (21) صف دراسي، وبكادر تعليمي بلغ (43) معلماً ومعلمة، ويعكس ذلك مستوى متوسطاً من الطلب على التعليم الأهلي، إذ يبدو أن حجم السكان أو القدرة الاستيعابية للمدرسة لم يصل إلى المستوى الموجود في حيي الإمام والزهراء، رغم استمرار وجود حاجة فعلية لهذا النوع من المؤسسات التعليمية، بينما جاء حي الزهراء بالمرتبة الأخيرة، حيث ضم أيضاً مدرستين ابتدائيتين استوعبتا (597) تلميذاً بنسبة بلغت (17.5%)، موزعين على (16) صف دراسي، وبكادر تعليمي بلغ (49) معلماً ومعلمة، وهو أعلى عدد للكادر التعليمي بين جميع الأحياء. ويشير ذلك لارتفاع مستوى الخدمات التعليمية في الحي، وحرص إدارات المدارس على توفير أعداد أكبر من الملاكات التعليمية بما يسهم في تحسين جودة العملية التعليمية ورفع مستوى المتابعة الأكاديمية للتلاميذ. ومن خلال المقارنة بين عدد التلاميذ والكادر التعليمي، بينما تخلو بقية أحياء منطقة الدراسة من المدارس الابتدائية الاهلية وذلك ويعود لمحدودية حجم السكان في الحي أو انخفاض الإقبال على التعليم الأهلي مقارنة بالأحياء الأخرى، إضافة لاعتماد جزء من السكان على المدارس الحكومية القريبة.

وتؤكد نتائج الجدول أن التوزيع المكاني للمدارس الابتدائية الأهلية في مدينة المدحتية لا يتسم بالتوازن الكامل، إذ تتركز المدارس (66.7%) في حيي الإمام والزهراء والأمير، وهما الأحياء التي تستحوذ كذلك على (66.4%) من إجمالي التلاميذ، ويشير هذا النمط إلى أن الاستثمار في التعليم الأهلي يتجه نحو الأحياء ذات الكثافة السكانية الأعلى والقدرة الاقتصادية الأفضل، الأمر الذي يستدعي مستقبلاً إعادة النظر في التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الأهلية بما يحقق عدالة مكانية في توفير الخدمة التعليمية، خاصة مع استمرار النمو السكاني وزيادة أعداد الأطفال في سن التعليم الابتدائي، لتقليل الضغط على المدارس القائمة وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمة التعليمية في جميع أحياء مدينة المدحتية.

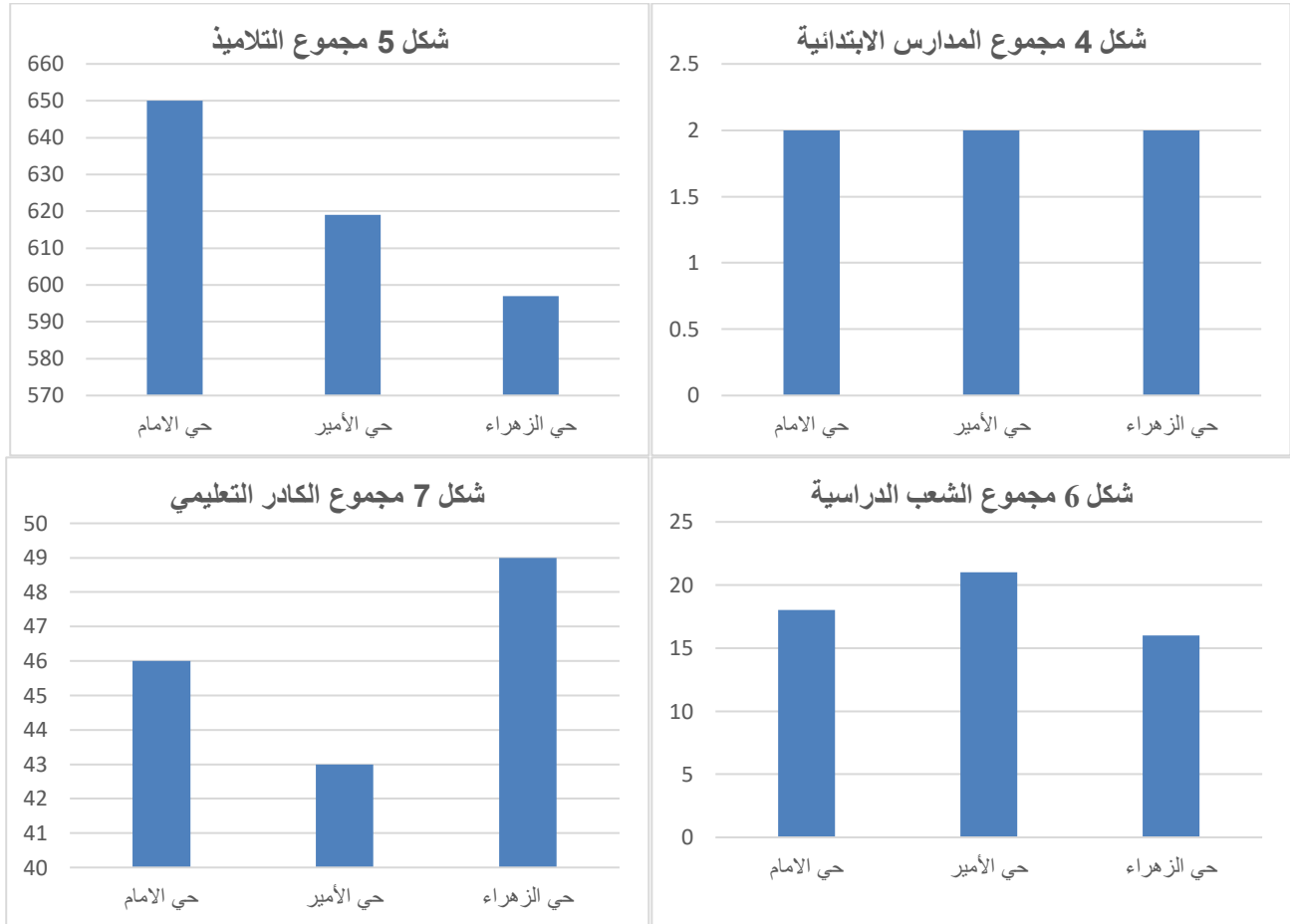
جدول (4) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الاهلية (المدارس الابتدائي) في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	اسم الحي السكني	مجموع المدارس الابتدائية	مجموع التلاميذ	مجموع الشعب الدراسية	مجموع الكادر التعليمي	مجموع السكان
1	حي الإمام	2	650	18	46	26597
2	حي الأمير	2	619	21	43	16658
3	حي الزهراء	2	597	16	49	10550

	138	56	1878	6	المجموع الكلي	
--	-----	----	------	---	---------------	--

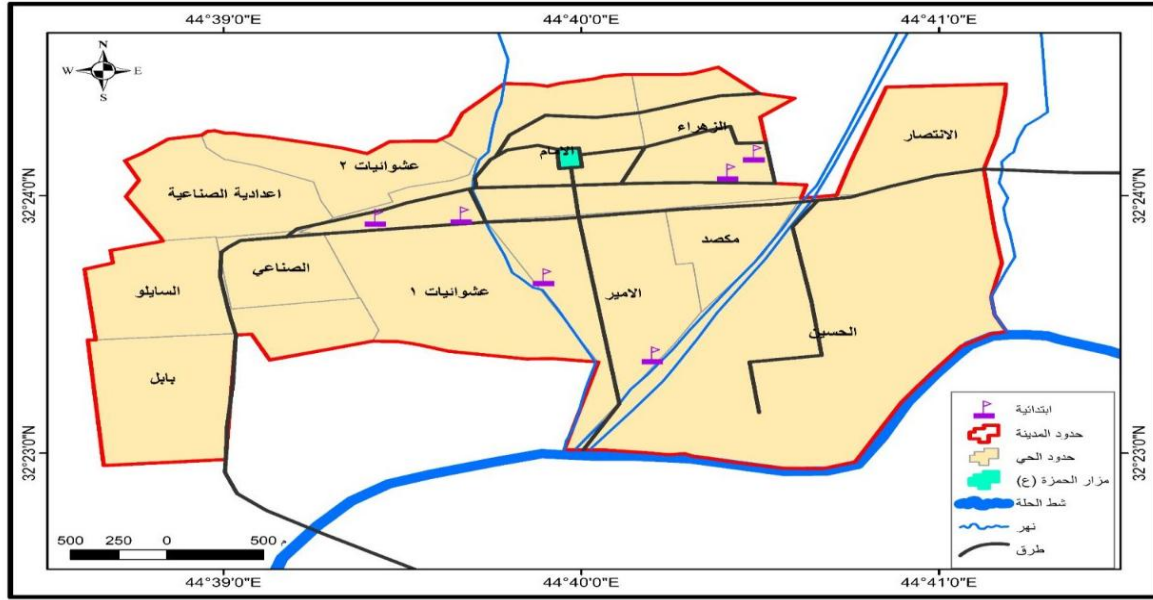
المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة البيانات الإحصائية، الدراسة الميدانية،

بيانات غير منشورة، 202



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (4)

الشكل (3) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الاهلية (المدارس الابتدائي) في مدينة المدحتية لعام 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(4)

3. التعليم الأهلي الثانوي:

تهدف هذه المرحلة لتنمية وتطوير الناشئين من كافة النواحي الجسدية والفكرية والروحية، كونها مرحلة مكمله للتعليم الابتدائي، فضلاً عن انها مسؤولة عن اعداد الطالب للتعليم الجامعي وتكوين الاساس العلمي للدخول في التعليم الجامعي بينما يخدم المجتمع (حسن، 2006، ص18)، وتقسم مرحلة التعليم الثانوي، لمرحلتين وهي مرحلة المتوسطة والتي تنتهي حتى الصف الثالث وتضم الفئة العمرية (12-14)سنة، ومرحلة الإعدادية وهي مرحلة تلي بعد المتوسطة ومدة الدراسة فيها (3)سنوات، وتشمل الصفوف من الرابع العلمي والادبي وحتى السادس، وتضم الفئة العمرية (15 - 17)سنة (حسن، 2006، ص19-20).

ويُظهر الجدول (5) والاشكال (8،9،10،11) وخريطة (4) وجود تباين في أعداد المدارس والطلاب والمؤسسات التعليمية بين الأحياء السكنية، وهو تباين يرتبط بصورة مباشرة "بمجم السكان وتركيز الأنشطة العمرانية والخدمية داخل المدينة. إذ يتصدر حي الأمير جميع الأحياء من حيث عدد المدارس الثانوية الأهلية، يضم (4)مدارس تمثل نحو (57%) من إجمالي المدارس الثانوية الأهلية في المدينة والبالغ عددها (7)مدارس، كما يستحوذ على (1160) طالباً، بما يعادل حوالي (39.8%) من مجموع طلبة المدارس الثانوية الأهلية البالغ (2918) طالباً، ويُعزى ذلك لامتلاك الحي أكبر قاعدة تعليمية تضم (86) صف تدريسي من أصل (138) وبنسبة (62.3%). وأكبر عدد من الكادر التعليمي بمختلف مراحلها (135) مدرس ومدرسة، من أصل (218) مدرس ومدرسة، أي ما نسبته (61.9%) فضلاً عن احتضانه (16658) نسمة، الأمر الذي جعله مركزاً رئيساً لاستقطاب الطلبة من داخل الحي والأحياء المجاورة، مستفيداً من وفرة الخدمات وسهولة الوصول.

ويأتي حي الإمام في المرتبة الثانية، إذ يضم مدرستين ثانويتين أهليتين تمثلان (28.6%) من إجمالي المدارس، ويبلغ عدد طلبته (676) طالباً وطالبة، وبنسبة (23.2%). من مجموع الطلبة، على الرغم من أنه يعد الحي الأكثر سكاناً بعدد 26597 نسمة، أي ما يقارب (49.4%) (49.4%) من إجمالي السكان. ويشير ذلك إلى وجود فجوة بين الحجم السكاني وحجم الخدمات التعليمية الأهلية، الأمر الذي قد يفرض ضغطاً على المدارس القائمة ويستدعي التوسع في إنشاء مدارس جديدة لتلبية الطلب المتزايد. أما حي الزهراء فقد سجل أدنى مستوى من حيث التوزيع، إذ يضم مدرسة ثانوية واحدة فقط تمثل (14.3%) من إجمالي المدارس، ويبلغ

عدد طلبتها (290) طالبًا وطالبة، وبنسبة (9.9%) من مجموع الطلبة، مع امتلاكه (17) صف دراسي، و(32) معلم ومعلمة، ويقطنه (10550) نسمة. ويعكس ذلك محدودية انتشار التعليم الأهلي في هذا الحي مقارنة بالأحياء الأخرى، سواء بسبب انخفاض حجم السوق التعليمية أو ضعف الاستثمار في هذا القطاع.

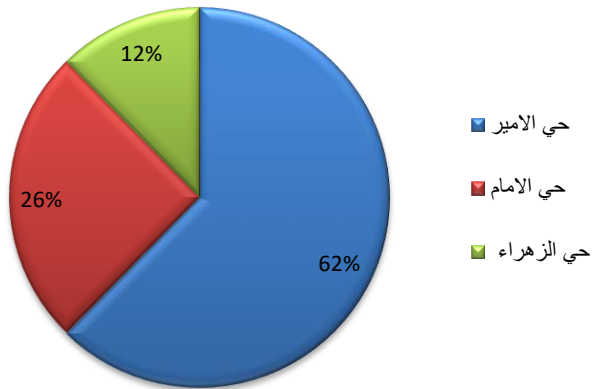
وبصورة عامة، تكشف نتائج الجدول أن التوزيع المكاني للمدارس الثانوية الأهلية لا يتوافق بصورة كاملة مع التوزيع السكاني، إذ تتركز المؤسسات التعليمية في حي الأمير بدرجة أكبر من حجم سكانه، بينما يعاني حي الإمام، رغم كثافته السكانية المرتفعة، من نقص نسبي في عدد المدارس الثانوية الأهلية. ويؤكد ذلك أن العوامل الجغرافية والعمرائية، وتوافر الأراضي، وسهولة الوصول، ومستوى النشاط الاقتصادي والاستثماري تؤدي دورًا مهمًا في تحديد مواقع المدارس الأهلية، وليس حجم السكان وحده، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في التخطيط المكاني للخدمات التعليمية لتحقيق عدالة أكبر في توزيعها وتقليل الضغط على المدارس القائمة وضمان سهولة وصول الطلبة إليها.

جدول (5) التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الاهلية (المدارس الثانوية) في مدينة المدحتية لعام 2025

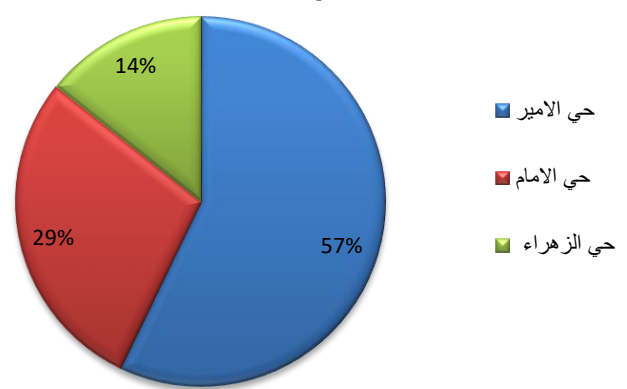
ت	اسم الحي السكني	مجموع المدارس الثانوية	مجموع الطلاب	مجموع الصفوف الدراسية	مجموع الكادر التعليمي	مجموع السكان
1	حي الامير	4	1160	86	135	16658
2	حي الامام	2	676	35	48	26597
3	حي الزهراء	1	290	17	32	10550
	المجموع الكلي	7	2918	138	218	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة البيانات الإحصائية، الدراسة الميدانية،

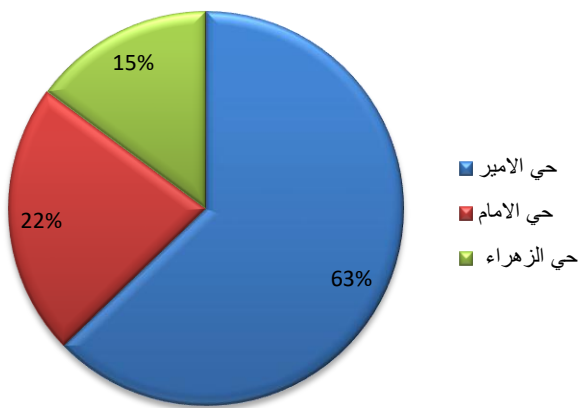
شكل 9 مجموع الشعب الدراسية



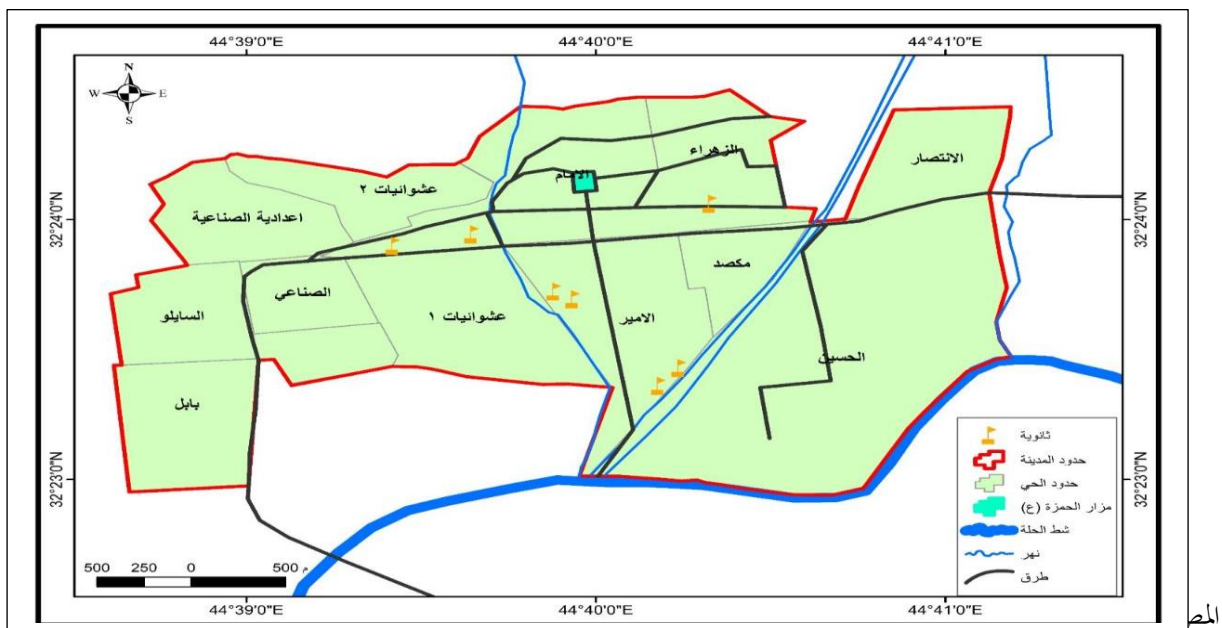
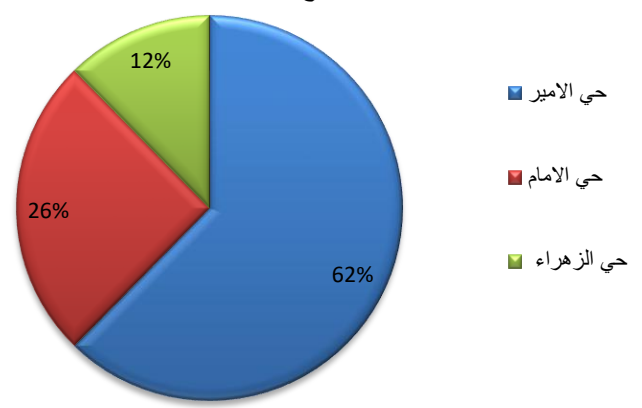
شكل 8 مجموع المدارس الثانوية



شكل 11 مجموع الكادر التعليمي



شكل 10 مجموع الشعب الدراسية



المحور الخامس: تقييم كفاءة التعليم الاهلي في مدينة المدحتبة لعام 2025

التعليم اليوم هو عامل رئيس في تحقيق التنمية العالمية وأحد المحاور الرئيسة التي يقوم عليها أي مجتمع مزدهر ومتطور. وعليه يعد مفهوم الكفاءة في الوقت الحاضر من المفاهيم الأساسية التي يعتمد عليها في التقويم خصوصاً، في ظل التطور الكبير في مجالات التعليم الانسانية والعلمية(الدليمي، 2004ص139)، فالغرض من وجود الكفاية هو تقويم المؤسسات الوظيفية ومنها المؤسسات التعليمية من خلال ايجاد مسارات تعليمية وتخطيطية للتعرف على مدى كفاءتها، وتوزيعها الجغرافي(هاشم،احمد، 2024، ص213)، وبالتالي بيان واقع الحال لهذه المؤسسات التعليمية وتحسين كفاءتها، ولا يتم ذلك الا بالتخطيط الناجح الواقعي لهذه المؤسسات وعليه ستتم دراسة كفاءة خدمات التعليم الاهلي في مدينة المدحتية، باستخدام عدة معايير ومؤشرات تربوية للوقوف على مستوى الخدمات المقدمة في المدينة.

أولاً: مؤشرات كفاءة الكثافة الطلابية في مرحلة التعليم الابتدائي:

المؤشر الأول (تلميذ/ مدرسة)

يعد من المؤشرات المهمة التي توضح كفاءة الخدمات التعليمية الاهلية ومستواها، اذ يوضح العلاقة بين اعداد المدارس واعداد التلاميذ، الذي بلغ في مدارس مدينة المدحتية(313)تلميذ/مدرسة، وهو معدل جيد قياساً بالمعيار المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط العراقي للخدمات التعليمية والذي ينص لكل(360)تلميذ/مدرسة(الدليمي، 2004ص141)، وعند دراسة هذا المعيار على مستوى الاحياء السكنية نجد ان اعلى معدل وصل الى(325)تلميذ/مدرسة، في حي الامير وهذا راجع الى زيادة عدد السكان وقلة اعداد المدارس إذ لا توجد في الحي سوى مدرستان، فضلاً عن ارتفاع حجم الطلب على المدارس الابتدائية الأهلية في هذا الحي وزيادة كثافة المتحقيين بها، ويأتي حي الامام بالمرتبة الثانية وبمعدل بلغ(309)تلميذ/مدرسة وجاء حي الزهراء بالمرتبة الثالثة وبمعدل بلغ (290)تلميذ/مدرسة. وهو اقل من المعيار المحلي المحدد(360)تلميذ/مدرسة، جدول(6)والشكل(12)

المؤشر الثاني (تلميذ/ معلم)

يوضح هذا المؤشر العلاقة بين اعداد المعلمين من جهة واعداد التلاميذ من جهة اخرى، إذ يعد من المؤشرات ذات الاهمية الكبيرة التي توضح كفاءة للخدمات ومستواها في مدينة المدحتية، ويتضح من معطيات الجدول(6)والشكل(12)، نجد ان المعدل العام على مستوى الاحياء السكنية وصل الى(13)تلميذ/معلم، وهو اقل من المعدل المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط العراقي للخدمات التعليمية والذي ينص ان لكل(30)تلميذ/معلم(هاشم،احمد، 2024، ص239)، وقد سجل حي الزهراء اقل معدل بلغ(12)تلميذ/معلم، في حين سجلت كل من حي الامير، وحي الامام اعلى معدل بلغ(14)تلميذ/معلم، وهو معدل يعكس توازناً نسبياً في توزيع الملاكات التعليمية.

المؤشر الثالث (تلميذ/ صف)

يلحظ من الجدول(6)، ان الكثافة الطلابية وصلت الى(33)تلميذ/شعبه وهو اعلى من المعيار المحلي المحدد والذي ينص ان لكل(30)تلميذ/شعبه(هاشم،احمد، 2024، ص240)، وهذا المعيار يشير لمدى انخفاض الخدمات التعليمية الاهلية في المدينة، مما يؤدي لوجود مشاكل تتعلق بازدحام التلاميذ في الشعبة الواحدة او اشغال البناية المدرسية لاكثر مدة دراسية، وتشير معطيات الجدول، يلحظ ان اعلى معدل تلميذ/شعبه وصل الى(49)تلميذ/شعبه في حي الزهراء، وهو أعلى من المتوسط العام، مما يدل على وجود اكتظاظ نسبي داخل الصفوف الدراسية. وهذا راجع الى وجود مدرستان فقط، ومع ذلك فهو اعلى من المعيار المحلي، وجاء في المرتبة الثانية وبمعدل بلغ (36)تلميذ/شعبه، بينما وصل اقل معدل تلميذ/شعبه في الامام بلغ(29)تلميذ/شعبه. وهو أقل من

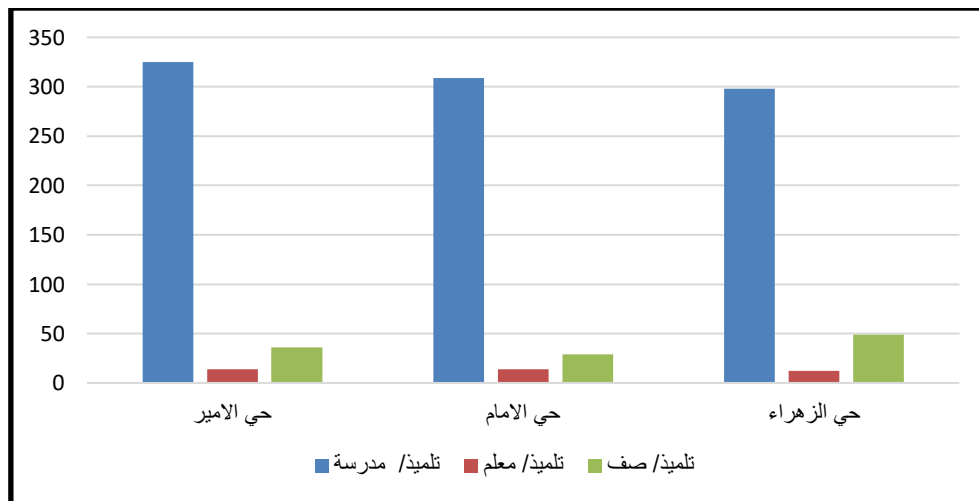
المتوسط العام، الأمر الذي يعكس استغلالاً أفضل للقاعات الدراسية وانخفاضاً في كثافة الصفوف مقارنة بحي الأمير. وبصورة عامة، بلغ المتوسط العام للمؤشرات (313) تلميذاً/مدرسة، و(13) تلميذاً لكل معلم، و(33) تلميذاً لكل صف، وهي قيم تعكس كفاءة مقبولة نسبياً، إلا أن ارتفاع معدل التلاميذ لكل صف في بعض الأحياء، ولاسيما حي الزهراء، يؤكد الحاجة للتوسع في إنشاء القاعات الدراسية وتحسين التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية الأهلية بما يتناسب مع حجم الطلب والنمو السكاني في مدينة المدحتية.

جدول (7) كفاء معايير الخدمات التعليمية - التربية للمدارس الابتدائية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	الحي السكاني	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد الصفوف	معياري 360 تلميذ / مدرسة	معياري 20 تلميذ / مدرس	معياري 30 تلميذ / شعبة
1	الامير	2	650	46	18	325	14	36
2	الامام	2	619	43	21	309	14	29
3	الزهراء	2	597	49	16	298	12	49
4	المجموع	6	1878	138	56	313	13	33

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (4)

الشكل (12) كفاء معايير الخدمات التعليمية-التربية للمدارس الابتدائية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (6)

ثانياً: مؤشرات كفاءة الكثافة الطلابية لمدارس التعليم الثانوي

تشكل مؤشرات الكثافة الطلابية أحد المعايير الكمية والنوعية الحاكمة في تقييم كفاءة الأداء التشغيلي والوظيفي لمدارس التعليم الثانوي في منطقة الدراسة. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في تحديد مدى التوافق بين حجم المدخلات البشرية (الطلاب، المدرسين) وبين الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية والمباني المدرسية (الصفوف) (العمار، كاظم، 2011، ص98). ويسهم تحليل هذه المعدلات في الكشف عن مستويات الاستقرار الصفي، وبيان مدى توافقها مع الحدود التخطيطية المحلية، مما يتيح لصناع القرار رصد أي انحرافات مكانية أو اكتظاظ قد ينعكس سلباً على جودة البيئة التعليمية ومخرجاتها (شبع، 2010، ص23). يبين الجدول كفاءة مؤشرات الخدمات التعليمية والتربوية للمدارس الثانوية الأهلية في منطقة الدراسة لعام 2025، اعتماداً على ثلاثة مؤشرات هي:

المؤشر الأول (طالب/مدرسة):

يُعدّ مؤشر (طالب/ مدرسة) أداة رئيسة لقياس "السعة المدرسية" ومتوسط الحجم الطلابي في المنشأة الواحدة. وتكمن أهميته التحليلية في تقييم مدى كفاية الأبنية القائمة واستيعابها للمقطع الطلابي؛ حيث يؤثر ارتفاعه عن المعايير المحلية لوجود ضغط ديموغرافي على المبنى، بينما يعكس انخفاضه كفاءة استيعابية عالية وغياباً للاكتظاظ. (شبع، 2010، ص29)

بلغ مجموع طلاب المدارس الثانوية في مدينة المدحتية (2918) طالباً، ومؤشر معياري عام بلغ (416) طالب/مدرسة ثانوية، وهو أقل من المعيار المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط والذي ينصل لكل (540) طالب/مدرسة (القيسي، 2009، ص189)، ويظهر من بيانات جدول (8) والشكل (13) فقد سجل حي الامام المرتبة الأولى بمعدل طلبة بلغ (338) طالب/مدرسة، في حين حل في المرتبة الثانية حي الأمير بعدد طلاب بلغ (1160) طالباً، وهو أكبر حي بعدد الطلاب وبمعدل عام بلغ (290) طالب/مدرسة، أما أقل الأحياء بعدد الطلبة فهو حي الزهراء، إذ وصل عدد الطلاب فيه إلى (290) طالب/طالبة، ومؤشر معياري عام بلغ (290) طالب/مدرسة، مما يدل على أن الطاقة الاستيعابية للمدارس الثانوية الأهلية ما زالت ضمن الحدود المقبولة ولا تعاني من اكتظاظ.

المؤشر الثاني (طالب/مدرس)

يُعدّ مؤشر (طالب/ مدرس) أداة رئيسة لقياس "الكفاءة الوظيفية" وعبء العمل الملقى على عاتق الملاكات التدريسية. وتكمن أهميته في تقييم جودة الخدمة التعليمية؛ إذ يسهم انخفاضه عن المعيار المحلي في توفير بيئة تفاعلية ومتابعة أفضل للفروق الفردية، بينما يؤثر ارتفاعه لنقص في الملاكات وتراجع التحصيل العلمي. (منظمة الأمم المتحدة، 2016، ص2)

يظهر من معطيات الجدول (8) والشكل (13) بأن عدد المدرسين في المدارس الثانوية الأهلية لمنطقة الدراسة بلغ (218) ما بين مدرس ومدرسة، وقد بلغ المعدل العام لمؤشر طالب/مدرس (13) طالب/مدرس، وهو أقل من المعيار المحدد من قبل وزارة التخطيط الذي ينص أن لكل (30) طالب/مدرس (القيسي، 2009، ص191)، ويظهر من الجدول أن حي الامام جاء في المرتبة الأولى بعدد مدرسين بلغ (48) مدرس، ومؤشر معياري بلغ (14) طالب/مدرس، في سجل حي الزهراء المرتبة الثانية بعدد مدرسين بلغ (32) ومؤشر معياري بلغ (8) طالب/مدرس، ويلحظ أن أكثر الأحياء عدداً بالمدرسين سجل حي الأمير بعدد مدرسين بلغ (138) مدرس في المدينة، وبمعدل عام بلغ (8) طالب/مدرس. وما يعكس توافراً جيداً في الكادر التدريسي وانخفاض العبء التدريسي، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة العملية التعليمية وزيادة فرص المتابعة الفردية للطلبة.

المؤشر الثالث (طالب/شعبة)

يُعدّ مؤشر (طالب/شعبة) الأداة التخطيطية المباشرة لقياس "الكثافة الصفية" داخل الفصول الدراسية. وتكمن أهميته في تقييم بيئة الراحة النفسية والتربوية؛ إذ يسهم انخفاضه عن المعيار المحلي في توفير بيئة تعليمية هادئة وسهلة حركية وتنظيمية، في حين يؤثر ارتفاعه إلى اكتظاظ صفّي يعيق ممارسات التدريس الحديثة. فتشير معطيات الجدول (8) والشكل (13)، ويمكن التوصل إلى أن المعدل العام لمؤشر طالب/شعبة في المرحلة الثانوية بلغ (21) طالب/شعبة، وهو أقل من المعيار المحلي المحدد من قبل وزارة التخطيط إلى أن المعدل لكل (36) طالب/شعبة (القيسي، 2009، ص 211)، علماً أن عدد الشعب في المدارس الثانوية بلغ (138) شعبه دراسية، أما بالنسبة إلى أكثر الأحياء عدداً بالشعب فهو حي الأمير بعدد بلغ (86) من عدد الشعب الكلي في المدينة، في حين بلغ معدل المؤشر المعياري لهذا الحي السكني (13) طالب/شعبة، يليه حي الإمام وبعدد من الشعب بلغ (48) وبمعدل معياري للخدمات التعليمية بلغ (19) طالب/شعبة دراسية، أما أقل الأحياء عدداً بالشعب فهو حي الزهراء إذ بلغ عدد الشعب الدراسة (32) شعبه، وبمعدل معياري بلغ (17) طالب/شعبة، في المدينة، وهي جميعها أقل بكثير من المعيار التخطيطي البالغ 30 طالباً/مدرس، مما يدل على انخفاض كثافة الصفوف الدراسية وتوفر بيئة تعليمية أكثر ملائمة. ويشير ذلك إلى أن المدارس الثانوية الأهلية في مدينة المدحتية، تتمتع بكفاءة جيدة من حيث توزيع الطلبة على المدارس والمدرسين والشعب الدراسية، مع وجود قدرة استيعابية تسمح باستقبال أعداد إضافية مستقبلاً دون التأثير سلباً في جودة الخدمات التعليمية.

جدول (8) كفاء مؤشرات الخدمات التعليمية - التربية للمدارس الثانوية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

ت	اسم الحي السكني	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلاب	عدد المدرسين	الصفوف الدراسية	معيار 540 طالب / مدرسة	معيار 30 طالب / مدرس	معيار 36 طالب / شعبة
1	حي الأمير	4	1160	135	86	290	8	13
2	حي الإمام	2	676	48	35	338	14	19
3	حي الزهراء	1	290	32	17	290	9	17
	المجموع الكلي	7	2918	218	138	416	13	21

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (5)

ثانياً: مؤشر نطاق الخدمة المدرسية

المؤشر الأول النفوذ المكاني:

يتأثر نفوذ المدارس في أي منطقة بمجموعه من العوامل أهمها نوع المرحلة وحجم المدرسة، وكثافة الشعب وتوزيع المدارس وكثافة السكان وامتداد الطرق، فنفوذ المدارس يعد من الدراسات المهمة عند تحليل الخدمات التعليمية، في أي منطقة ولذلك اولاهها الجغرافيون والمخططون اهتماماً كبيراً عند تحديد الموقع الأمثل للمدارس في منطقة الدراسة. (العمار، كاظم، 2011، ص 102)

1. المدارس الابتدائية:

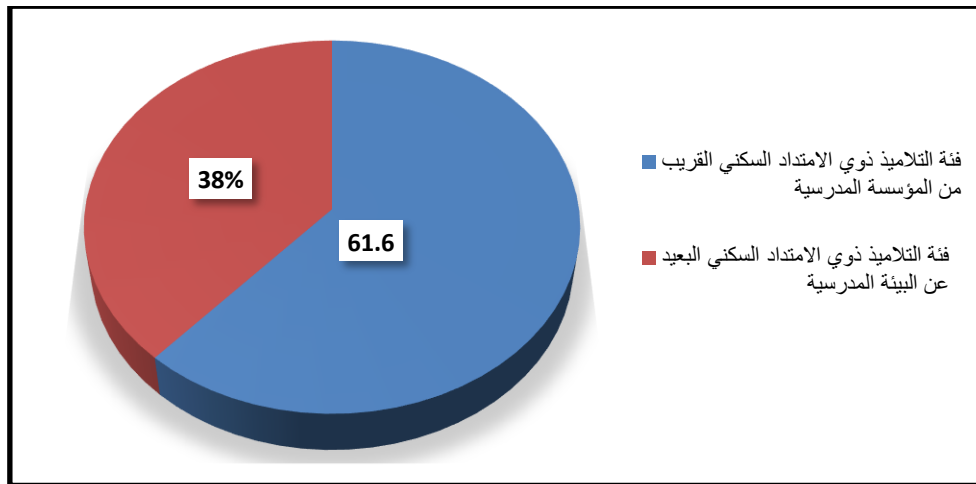
تطلب دراسة نفوذ المدارس الابتدائية في منطقة الدراسة، اختيار عينه عشوائية من المدارس بلغ عددها (5) مدرسة ابتدائية، فضلاً عن اختيار عينه من التلاميذ بلغ عددهم (125) تلميذ، ممن هم في الصف الرابع والخامس والسادس، ومن كلا الجنسين، ويظهر الجدول (9) والشكل (14) الخاص بمؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية، مقارنة بسكن التلاميذ. فقد بلغ عدد التلاميذ الذين يفضلون الذهاب للمدارس التي تقع بالقرب من مساكنهم (77) تلميذاً، بما يمثل نسبة (61.6%) من إجمالي العينة العشوائية والبالغة (125) تلميذاً، يحتلين الترتيب الأول، لأن يسهم في تقليل زمن وتكاليف التنقل، ويعزز انتظامهم في الدوام المدرسي، ويرفع من كفاءة الاستفادة من الخدمات التعليمية، في المقابل، بلغ عدد التلاميذ الذين يذهبون لمدراس أهلية بعيدة عن مناطق مساكنهم بنحو (48) تلميذاً، ونسبة (38.4%)، ليحتلوا الترتيب الثاني. وتمثل هذه النسبة شريحة ليست بالقليلة، وتعكس وجود تباعد مكاني بين بعض التجمعات السكنية والمؤسسات التعليمية الأهلية، وهو ما قد يفرض تحديات تتمثل في زيادة زمن الرحلة اليومية، وارتفاع كلفة النقل.

جدول (9) مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية مقارنة بمقرات سكن التلاميذ في مدينة المدحتية لعام 2025

نوع الاختبار	التكرار	النسبة %	الترتيب
فئة التلاميذ ذوي الامتداد السكني القريب من المؤسسة المدرسية	77	61.7	1
فئة التلاميذ ذوي الامتداد السكني البعيد عن البيئة المدرسية	48	38.4	2
المجموع	125	100	

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل (14) مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية مقارنة بمقرات سكن التلاميذ في مدينة المدحتية



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (9)

2. المدارس الثانوية:

أما بالنسبة الى مدارس التعليم الثانوي فقد تم اختيار عينة عشوائية من المدارس الثانوية في منطقة الدراسة، إذ بلغ عددهم (5) مدارس ثانوية أهلية، فضلاً عن اختيار عينه عشوائية من الطلاب بلغ عددهم (275) ومن كلا الجنسين، ويظهر من جدول (10) والشكل (15) ومن خلال تحليل نتائج العينة العشوائية، فقد اجاب نحو (156) من الطلبة يفضلون الذهاب الى المدارس الثانوية الاهلية البعيدة عن مناطق سكنهم وشكلوا نسبة (56.8%) من مجموع العينة الكلية، في حين إجابة القسم الآخر من العينة والمتمثل بنحو (119) من طلاب العينة، انهم يفضلون المدارس الثانوية القريبة من الأماكن التي يقطنون فيها، وهذا يستدعي اهتمام الجهات المعنية بالتخطيط التربوي، من خلال إعادة توزيع المؤسسات التعليمية أو استحداث مدارس جديدة في المناطق التي تعاني من ضعف إمكانية الوصول، بما يحقق العدالة المكانية في تقديم الخدمات التعليمية ويرفع من كفاءة النظام التعليمي.

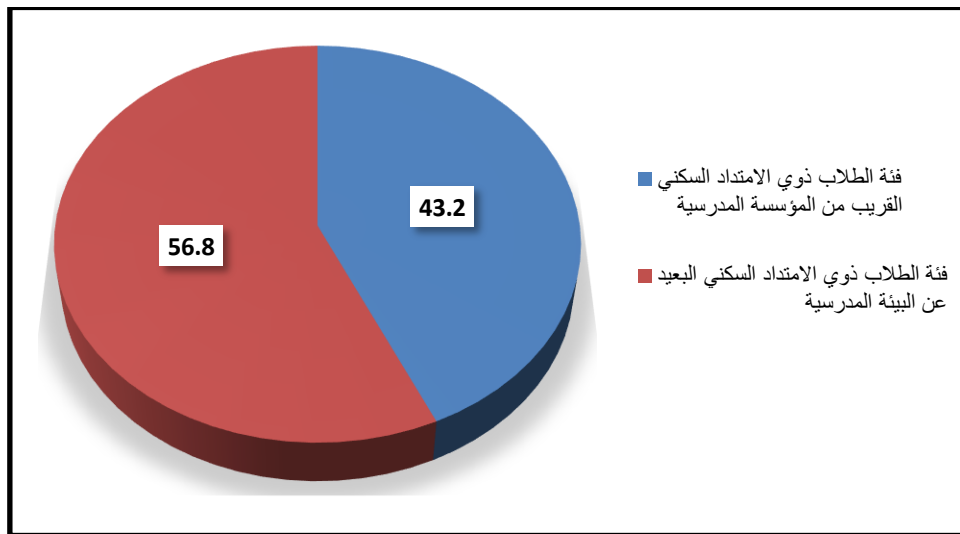
جدول (10) مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية الاهلية مقارنة بمقرات سكن الطلاب في

مدينة المحدثية لعام 2025

نوع الاختبار	التكرار	النسبة %	الترتيب
فئة الطلاب ذوي الامتداد السكني القريب من المؤسسة المدرسية	119	43.2	2
فئة الطلاب ذوي الامتداد السكني البعيد عن البيئة المدرسية	156	56.8	1
المجموع	275	100	

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل (16) مؤشر القرب والمجال المكاني للمؤسسة التعليمية الاهلية مقارنة بمقرات سكن الطلاب في مدينة المحدثية



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (10)

المؤشر السادس: دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر لسكنهم:

تتعدد الدوافع التي توجه الأسر لاختيار مؤسسات تعليمية تقع خارج نطاقهم الجغرافي؛ حيث يتداخل البحث عن جودة التعليم والبيئة المدرسية الأفضل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المفروضة عليهم". (الجنابي، 2007، ص 134)

يبين الجدول (11) والشكل (17) وجود تباين في دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر للسكن. فقد أظهرت بيانات تلاميذ المدارس الابتدائية الأهلية أن عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن جاء بالمرتبة الأولى بعدد إجابات (71) تلميذ ونسبة (56.8%) من مجموع العينة العشوائية، مقابل (54) ونسبة (43.2%) تلميذاً، فضلوا المدارس البعيدة بسبب كفاءتها التعليمية، مما يشير إلى أن عامل القرب أو توفر المؤسسة التعليمية يمثل الدافع الرئيس في هذه المرحلة. أما بالنسبة إلى طلاب المدارس الثانوية الأهلية، فقد جاءت كفاءة المدارس البعيدة عن المسكن في المرتبة الأولى بعدد إجابات (155) طالباً، ونسبة (56.3%) من مجموع العينة العشوائية، مقابل إجابات (120) طالباً، ونسبة (43.7%)، أرجعوا اختيارهم إلى عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن، ويعكس ذلك ارتفاع وعي طلبة المرحلة الثانوية بأهمية جودة التعليم، واستعدادهم لقطع مسافات أكبر مقابل الحصول على تعليم أفضل.

جدول (11) دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر لسكنهم

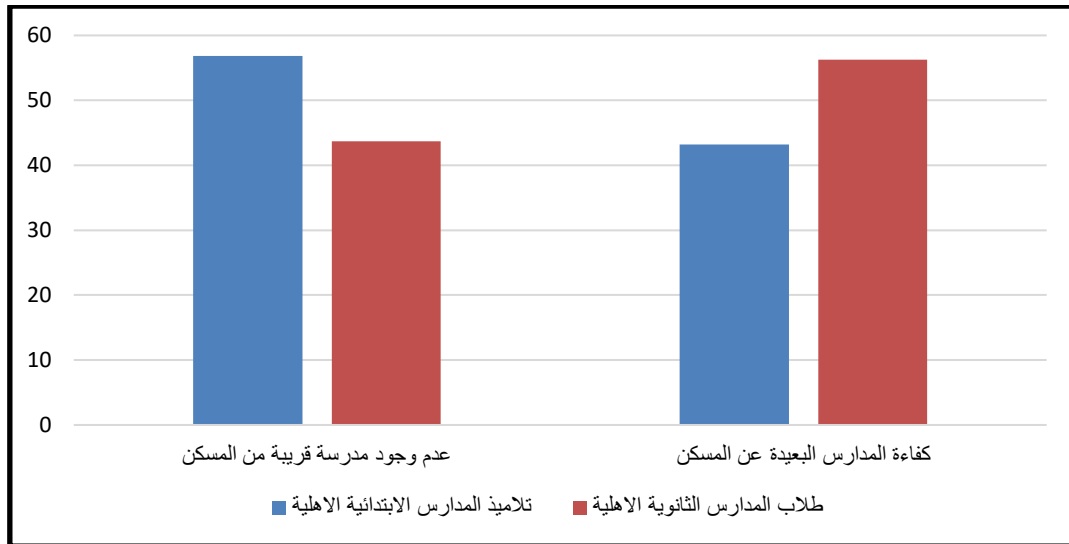
في مدينة المدحتية لعام 2025

تلاميذ المدارس الابتدائية الاهلية			نوع الاختبار
الترتيب	النسبة %	التكرار	
1	56.8	71	عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن
2	43.2	54	كفاءة المدارس البعيدة عن المسكن
	100	125	المجموع
طلاب المدارس الثانوية الاهلية			نوع الاختبار
الترتيب	النسبة %	التكرار	
2	43.7	120	عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن
1	56.3	155	كفاءة المدارس البعيدة عن المسكن
	100	275	المجموع

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل (17) دوافع تفضيل التلاميذ والطلاب للمؤسسات التعليمية الواقعة خارج المحيط الجغرافي المباشر لسكنهم

في مدينة المدحتية



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(11)

المحور السابع: العوامل المؤثرة في النفوذ المكاني لخدمات المدارس الاهلية في مدينة المدحتية:

تتأثر منطقة نفوذ المدارس وامتداد نطاقها الجغرافي والاجتماعي بظروف مركبة؛ حيث تلعب العوامل الهيكلية للمؤسسات التعليمية دوراً بارزاً من خلال طبيعة توزيعها المكاني ومدى قربها (السعدي، 1980، ص 95)، من التجمعات السكنية، لجانب طاقتها الاستيعابية ونوع التعليم الذي تقدمه (سواء كان حكومياً، خاصاً، أو تخصصياً)، بالتوازي مع تأثير الخصائص الذاتية للأسر المحيطة (العالي، 2013، ص 78)، حيث تشكل القدرة الاقتصادية والمستوى الاجتماعي والثقافي لأولياء الأمور محركاً أساسياً في اختيار المدرسة، وتتكامل هذه المكونات مع الكثافة الديموغرافية للمنطقة لتحديد في النهاية الحجم الفعلي للطلب والمدى الذي يصل إليه نفوذ كل مدرسة. وفيما يلي اهم العوامل:

1. مؤشر المسافة المقطوعة لتلاميذ وطلاب المدارس الاهلية:

تتباين المسافات المقطوعة من مدرسه لأخرى وبالرغم من انتشار المدارس الابتدائية الاهلية في (ثلاثة) احياء سكنية من منطقة الدراسة، فضلاً عن ان المسافة المقطوعة تكون اقل لتلاميذ هذه المرحلة، إذ نجد أن بعض المناطق تعاني من نقص هذه الخدمة وتكدس البعض الآخر في مناطق قريبة من بعضها وبالتالي فالمسافة المقطوعة تعد مؤشر جيد على كفاءة التوزيع

وعند النظر الى نتائج بيانات جدول(12) والشكل(18)، فقد سجلت المسافة التي يقطعها التلاميذ والتي تتراوح ما بين (501م-1000م) المرتبة الأولى بعدد إجابات بلغت (49) تلميذ، ونسبة (39.2%) من مجموع عينة التلاميذ العشوائية، في حين سجلت المرتبة الثانية المسافة التي يتراوح مداها ما بين (1001م-2000م) بعدد إجابات بلغت (28) تلميذ، ونسبة (22.4%)، وقد سجل المرتبة الأخيرة في مؤشر المسافة التي يقطعها التلاميذ للوصول الى المدارس الاهلية تمثلت بـ (3000م فأكثر) بعدد إجابات بلغت (11) تلميذاً، ونسبة (8.8%)، ولوحظ ان رحلة التلميذ من البيت الى المدرسة فقد حدها المقياس المحلي بـ (300م - 400م) ومن بيانات الجدول، نجد أن نسبة التلاميذ في منطقة الدراسة، قد سجلت تبايناً فيما بينها، إذ بلغت نسبة التلاميذ الذين جاءت نسبتهم مطابقة للمعيار (16.8%) من مجموع العينة المدروسة، بينما بلغت نسبة التلاميذ الذين جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار او التي تفوقه، بلغت (83.2%)، وهذا يرجع الى عدة اسباب منها تكديس المدارس في مناطق محدده دون الاعتماد على المعايير في اختيار وتحديد موقع المدارس وهذا ما يلحظ في الاحياء السكنية لمنطقة الدراسة.

اما بالنسبة الى طلاب المدارس الثانوية فيلاحظ من بيانات الجدول (12)، ان نسبة الطلاب في العينة المدروسة قد سجلت تباين واضح، فقد احتلت المسافة التي تتراوح بين (501م- 1000م) المرتبة الأولى وبعدد إجابات بلغت (97) طالب، ونسبة (35.2%) من مجموع العينة العشوائية للطلاب، فيما سجلت المسافة التي تبلغ (1001م- 2000م) المرتبة الثانية وبعدد إجابات طلاب (78) طالب، ونسبة (28.3%)، فيما حلت المسافة التي تتراوح (2001م- 3000م) بالمرتبة الأخيرة وبعدد إجابات (19) طالبا، ونسبة (7%) من العينة الكلية، ونلاحظ هنا فقد سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم مطابقه للمعيار (48.1%) علماً ان المعيار المحلي قد حدد المسافة من البيت الى المدرسة وبالعكس ب(1000م) (العالى، 2013، ص 79)، بينما سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار (52%) من مجموع العينة المدروسة وهذا دليل واضح على تكديس المدارس في احياء سكنية معينه دون غيرها مما يؤثر الى عدم وجود معايير محدده في اختيار مواقع المدارس لأسباب يتعلق بعضها بالمستثمرين واخرى تتعلق بالأحياء السكنية نفسها من عدم وجود بنايات جاهزة ذات مواصفات تتعلق بالمساحة او نوع البناء فضلاً عن اسباب تتعلق بالمديرية العامة لتربية محافظة بابل.

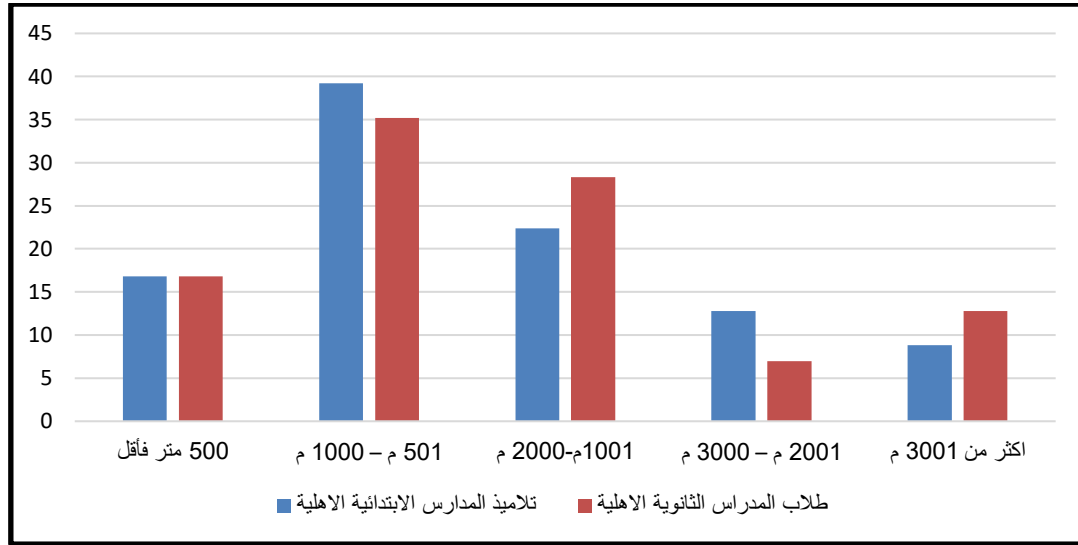
جدول (12) مؤشر المسافة المقطوعة لتلاميذ وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

تلاميذ المدارس الثانوية الاهلية	500 متر فأقل	501 م - 1000 م	1001م - 2000 م	2001 م - 3000 م	أكثر من 3001 م	حجم العينة
التكرار	21	49	28	16	11	125
النسبة %	16.8	39.2	22.4	12.8	8.8	100
طلاب المدارس الثانوية الاهلية	500 متر فأقل	501 م - 1000 م	1001م - 2000 م	2001 م - 3000 م	أكثر من 3001 م	حجم العينة
التكرار	46	97	78	19	35	275
النسبة %	16.8	35.2	28.3	7.0	12.8	100

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل (18) مؤشر المسافة المقطوعة لتلاميذ وطلاب المدارس الابتدائية والثانوية الاهلية في مدينة المدحتية

لعام 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (12)

2. مؤشر نوع وسيلة النقل التي يستخدمها تلاميذ وطلاب المدارس الأهلية:

تتفاوت مساهمة كل وسيلة في نقل التلاميذ من منازلهم إلى المدرسة بحسب طول المسافة المقطوعة أثناء الرحلة وهل هي صعبة أو سهلة؟ فضلاً عن ظروف المناخ. (جلال، 2009، ص 376)

ويلحظ من الجدول (13) والشكل (19)، نوع وسيلة النقل التي يستخدمها تلاميذ وطلاب المدارس الأهلية في منطقة الدراسة، مع المقارنة بين التلاميذ والطلاب، ويتضح أن سيارة الأسرة الخاصة تمثل وسيلة النقل الأكثر استخداماً لدى كل من تلاميذ وطلاب الأهلية، إذ بلغت نسبة مستخدميها (36.8%) من أصل العينة الكلية (125) لدى تلاميذ الابتدائية، وما نسبته (33%) من أصل (275) لدى طلاب الثانوية. ويعكس ذلك اعتماد الأسر بدرجة كبيرة على النقل الخاص لإيصال أبنائهم للمدارس الأهلية، وهو ما يرتبط غالباً بتحسين المستوى الاقتصادي لبعض الأسر، وحرص أولياء الأمور على توفير وسيلة نقل أكثر أماناً وراحة، فضلاً عن بُعد بعض المدارس عن أماكن السكن. وجاءت وسيلة السير على الأقدام في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبته (31.2%) لدى التلاميذ، وما نسبته (25.8%) للطلاب، وهي نسب مرتفعة نسبياً تشير إلى أن شريحة مهمة من الطلبة تقطن بالقرب من المدارس، أو أن محدودية تكاليف النقل تدفع بعض الأسر لاعتماد على المشي، ولا سيما في المناطق ذات الكثافة السكنية. أما الدراجات الهوائية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (16%) لتلاميذ الابتدائية، وبنسبة (16.3%) لطلاب الثانوية، وهذا يدل على تقارب واضح بين الفئتين في استخدام هذه الوسيلة، ويرتبط ذلك بانخفاض كلفتها وسهولة استخدامها للمسافات القصيرة داخل المدينة.

في المقابل، بلغت نسب استخدام باص المدرسة بنحو (10.4%) لدى تلاميذ الابتدائية، وارتفعت النسبة إلى (13.4%) لدى طلاب الثانوية، وهو ما يشير لوجود دور محدود لخدمة النقل المدرسي، إلا أنها تحظى بإقبال أكبر بين طلاب المرحلة الثانوية مقارنة بالتلاميذ، ربما بسبب اتساع نطاق استقطاب المدارس الثانوية الأهلية للطلبة من مناطق مختلفة. وسجلت سيارة الأجرة أقل نسب الاستخدام، إذ بلغت نسبها (5.6%) للتلاميذ، و(11.2%) للطلاب، ويلاحظ أن نسبة استخدامها لدى الطلاب تكاد تضاعف نسبتها لدى التلاميذ، وهو ما قد يعزى إلى تمتع طلاب المرحلة الثانوية باستقلالية أكبر في التنقل، أو إلى بُعد مساكنهم عن مدارسهم مقارنة بتلاميذ المرحلة الأصغر.

أن النسب اعلاه تشير الى تكدس المدارس الثانوية في مناطق معينة وعدم توزيعها بشكل عادل بين الاحياء. وتعكس هذه النتائج تأثير التوزيع المكاني للمدارس الأهلية، ومستوى دخل الأسر، وقرب المؤسسات التعليمية من المناطق السكنية في تحديد أنماط تنقل التلاميذ والطلاب، الأمر الذي يستدعي تعزيز خدمات النقل المدرسي وتطوير شبكة الوصول إلى المدارس بما يحقق سهولة التنقل ويخفف الاعتماد على وسائل النقل الخاصة.

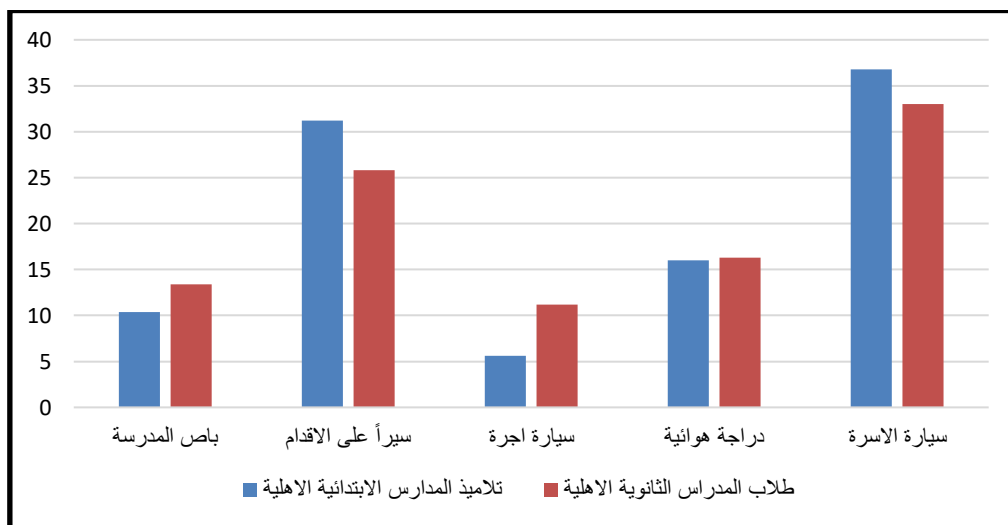
جدول(13) نوع وسيلة النقل التي يستخدمها التلاميذ والطلاب للوصول الى المدارس الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

تلاميذ المدارس الثانوية الاهلية	باص المدرسة	سيراً على الاقدام	سيارة اجرة	دراجة هوائية	سيارة الاسرة	حجم العينة
التكرار	13	39	7	20	46	125
النسبة %	10.4	31.2	5.6	16.0	36.8	100
طلاب المدارس الثانوية الاهلية	باص المدرسة	سيراً على الاقدام	سيارة اجرة	دراجة هوائية	سيارة الاسرة	حجم العينة
التكرار	37	71	31	45	91	275
النسبة %	13.4	25.8	11.2	16.3	33.0	100

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025

الشكل(19)نوع وسيلة النقل التي يستخدمها التلاميذ والطلاب للوصول الى المدارس الاهلية في

مدينة المدحتية لعام 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول(13)

3. مؤشر وقت وصول التلاميذ والطلاب للمدارس الاهلية:

يعد من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية، إذ يلحظ من بيانات الجدول (14) والشكلين (20، 21) وجود تباين واضح بين المرحلتين الابتدائية والثانوية في مدة الوصول إلى المؤسسة التعليمية، ففي مرحلة الابتدائية اختلف الزمن المقطوع للوصول للمؤسسة التعليمية، بحكم موقع المدارس فضلاً عن اختلاف الوسيلة المستخدمة في نقل التلاميذ من المسكن للمدرسة وبالعكس، وقد ظهر من العينة التي تم استجوابها بالدراسة، فقد استحوذت الفئة الزمنية (5-10 دقائق) على المرتبة الأولى بنسبة بلغت (44.8%) وبواقع (56) تلميذاً، تلتها فئة (أقل من 5 دقائق) بنسبة (32.8%) وبعدها (41) تلميذاً، وهذا يدل على قرب المدارس من الأحياء السكنية، وقد انخفضت النسبة من الذين يستغرقون (11-15 دقيقة) إلى (15.2%)، بينما سجلت الفئة التي تزيد مدة وصولها على (15 دقيقة) أدنى نسبة بلغت (7.2%) فقط. ويعكس ذلك تركز المدارس الابتدائية الأهلية داخل الأحياء السكنية أو بالقرب منها، بما يسهم في تقليل زمن الوصول ورفع مستوى سهولة الإتاحة المكانية.

أما بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية الأهلية، فتظهر النتائج خطأً مختلفاً، إذ جاءت الفئة التي تستغرق أكثر من (20 دقيقة) في المرتبة الأولى بنسبة (36.8%) وبواقع (101) طالب، تلتها فئة (16-20 دقيقة) بنسبة (32.3%)، ثم فئة (10-15 دقيقة) بنسبة (20.3%)، في حين سجلت الفئة الأقل من (10 دقائق) أدنى نسبة بلغت (10.6%). ويشير هذا التوزيع إلى أن المدارس الثانوية الأهلية تتمركز في مواقع محدودة نسبياً وعلى مسافات أبعد من مناطق سكن الطلبة، الأمر الذي يطيل زمن الرحلة اليومية ويزيد الاعتماد على وسائل النقل، ويعكس تفاوتاً مكانياً في توزيع المؤسسات التعليمية الثانوية مقارنة بالمدارس الابتدائية.

وعليه فقد أوجدت أن نسبة التلاميذ التي تطابق المعيار المحلي المحدد بـ (5-10) مشياً على الأقدام بلغت (77.6%) بينما نرى أن النسبة التي فاقت المعيار بلغت (22.4%). بينما نجدها على مستوى المدارس الثانوية فقد حدد المعيار المحلي المسافة بـ (20-25 دقيقة)، للوصول الطالب من المنزل إلى المدرسة والعكس، وقد تبين أن نسبة الطلاب التي تطابق المعيار المحلي بلغت (63.2%)، بينما النسبة التي فاقت المعيار بلغت (36.8%)

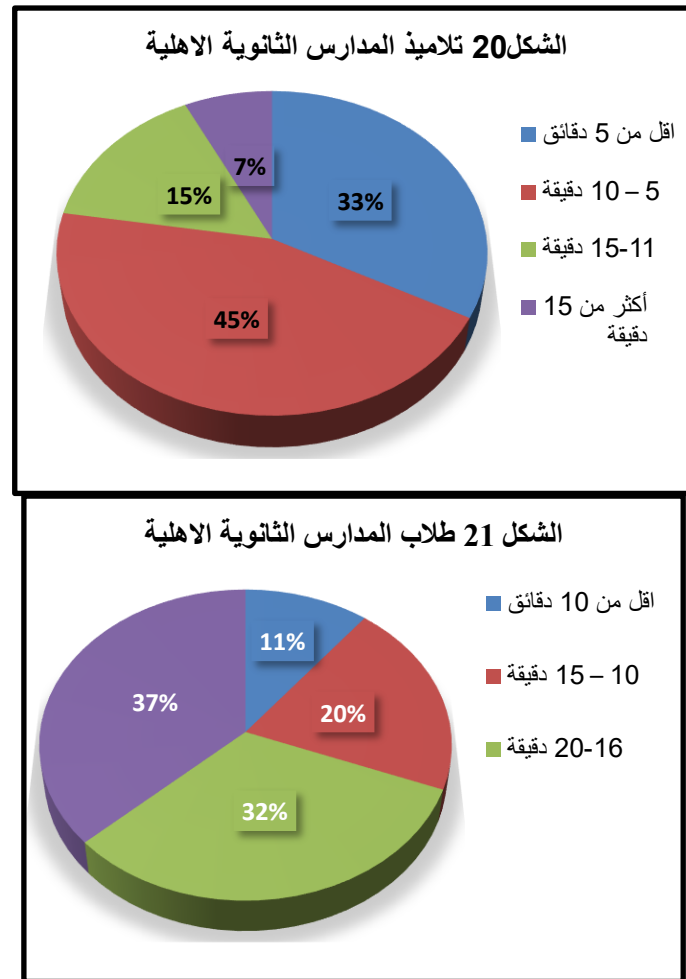
وبصورة عامة، تؤكد نتائج الجدول أن كفاءة الوصول المكاني ترتفع في المدارس الابتدائية الأهلية مقارنة بالمدارس الثانوية الأهلية، نتيجة انتشار الأولى داخل الأحياء السكنية، في حين أدى محدودية انتشار المدارس الثانوية وتمركزها في مواقع معينة إلى زيادة زمن الوصول لشريحة كبيرة من الطلبة، وهو ما يستدعي التوسع في توزيع المدارس الثانوية الأهلية بما يحقق عدالة مكانية أفضل ويخفض زمن التنقل اليومي.

جدول (14) مؤشر الوقت المستغرق للوصول للتلاميذ والطلاب للمدارس الاهلية في مدينة المدحتية لعام 2025

تلاميذ المدارس الثانوية الاهلية	اقل من 5 دقائق	5 - 10 دقيقة	11 - 15 دقيقة	أكثر من 15 دقيقة	حجم العينة
التكرار	41	56	19	9	125
النسبة %	32.8	44.8	15.2	7.2	100
طلاب المدارس الثانوية الاهلية	اقل من 10 دقائق	10 - 15 دقيقة	16 - 20 دقيقة	أكثر من 20 دقيقة	حجم العينة
التكرار	29	56	89	101	275

النسبة %	10.6	20.3	32.3	36.8	100
----------	------	------	------	------	-----

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان، 2025



المصدر: الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (14)

الاستنتاجات:

1. أظهرت النتائج ان للنمو السكاني المتسارع وتضاعف حجم سكان منطقة الدراسة بين عامي (1997-2025)، أدى لتعاظم الثقل الديموغرافي للمدينة وارتفاع الطلب على الخدمات التعليمية، مما دفع نحو التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية الأهلية كضرورة تنموية وجغرافية للاستجابة لهذا الضغط السكاني وتحقيق التوازن المكاني في توزيع الخدمات.

2. أظهرت النتائج تبايناً واضحاً في المؤسسات التعليمية الأهلية؛ حيث تشكل رياض الأطفال (35%) من المؤسسات التعليمية الأهلية في منطقة الدراسة. بالمقابل، تهيمن المدارس الثانوية والابتدائية (13 مؤسسة) على المشهد، وتتصدر الثانوية بنسبة (56.6%) من الطلبة، مما يعكس كثافة الطلب عليها. وتستحوذ على غالبية الكوادر التدريسية والإدارية والشعب الدراسية.

2. يكشف التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم الأهلية عن خلل واضح في العدالة المكانية؛ حيث تتركز جميع الرياض في حيي الأمير (بنسبة 57.1%) والإمام (بنسبة 42.9%)، نتيجة الكثافة السكانية فيهما، في حين تخلو بقية أحياء المدينة تمامًا منها، مما يبرز ضعف انسجام هذه الخدمات مع التوسع العمراني ويستدعي اعتماد معايير تخطيطية تحقق التوازن في توزيعها مستقبلاً.

3. كما كشفت الدراسة تصدّر حي الإمام المرتبة الأولى في التعليم الابتدائي بـ (650) تلميذاً (34.6%) موزعين على مدرستين و(20) صفّاً وبكادر من (46) معلماً، تلاه حي الأمير ثانياً بمدرستين و(619) تلميذاً (31.8%) يتوزعون على (21) صفّاً بوجود (43) معلماً، بينما حلّ حي الزهراء أخيراً بمدرستين أيضاً استوعبتا (597) تلميذاً (17.5%) ضمن (16) صفّاً وبكادر بلغ (49) معلماً ومعلمة.

4. توضح المؤشرات اختلال التوزيع المكاني للمدارس الابتدائية الأهلية في مدينة المدحتية؛ حيث تتركز بنسبة (66.7%) في أحياء (الإمام، والزهراء، والأمير)، والتي تستقطب بدورها (66.4%) من إجمالي التلاميذ. ويعكس هذا النمط توجه الاستثمار التعليمي الخاص نحو الأحياء الأعلى كثافة سكانية وقدرة اقتصادية.

5. يُظهر التوزيع المكاني للتعليم الثانوي الأهلي تركزاً واضحاً في حي الأمير، الذي يتصدر بـ (4) مدارس (57%)، ويستقطب (1160) طالباً (39.8%)، مستنداً إلى بنية تحتية تشمل (86) صفّاً (62.3%) وكادراً يضم (135) مدرساً (61.9%)، فضلاً عن حجمه السكاني (16,658 نسمة) وميزاته الخدمية. وفي المقابل، حلّ حي الإمام ثانياً بمدرستين (28.6%) و(676) طالباً (23.2%)، رغم تصدره سكانياً بنحو (26,597 نسمة، 49.4%). بينما سجل حي الزهراء أدنى مستويات التوزيع بمدرسة واحدة (14.3%)، و(290) طالباً (9.9%)، يتوزعون على (17) صفّاً وبكادر مؤلف من (32) مدرساً.

6. سجلت مؤشرات الكفاءة التعليمية بمدينة المدحتية معدلاً عاماً للكثافة المدرسية بلغ (313) تلميذاً/مدرسة، تصدره حي الأمير بـ (325)، يليه حي الإمام (309) والزهراء (290)، وهي معدلات تقع دون المعيار المحلي البالغ (360). وعلى مستوى مؤشر (تلميذ/معلم)، أظهرت النتائج توازناً نسبياً بمعدل عام بلغ (13)، حيث سجل حي الأمير والإمام (14) مقابل (12) لحي الزهراء. وفيما يخص مؤشر الكثافة الصفية (تلميذ/شعبة)، فقد بلغ المتوسط العام (33)، وسجل حي الزهراء الكثافة الأعلى بـ (49)، تلاه حي الأمير بـ (36)، بينما حقق حي الإمام المعدل الأقل بنحو (29) تلميذاً/شعبة.

7. فيما يخص مؤشر القرب والمجال المكاني، يفضل (61.6%) من تلاميذ المرحلة الابتدائية المدارس القريبة من مساكنهم، مقابل (38.4%) يرتادون مدارس بعيدة. وعلى العكس من ذلك في المرحلة الثانوية، حيث يفضل (56.8%) من الطلبة المدارس الثانوية الأهلية البعيدة عن مناطق سكنهم، في حين يتجه (44.2%) منهم نحو المدارس القريبة.

8. تتباين دوافع الطلبة في اختيار المؤسسات التعليمية الواقعة خارج محيطهم السكاني؛ ففي المرحلة الابتدائية، يعود السبب الرئيس إلى عدم توفر مدرسة قريبة بنسبة (56.8%)، يليه عامل الكفاءة التعليمية للمدارس البعيدة بنسبة (43.2%). أما في المرحلة الثانوية، فتعكس الأولويات؛ إذ تأتي الكفاءة التعليمية للمدارس البعيدة في المرتبة الأولى بنسبة (56.3%)، في حين يُعزى اختيار (43.7%) من الطلبة إلى غياب مدرسة قريبة من سكنهم.

9. أظهر النتائج أن المسافة التي يقطعها التلاميذ والتي تتراوح ما بين (501-1000م) المرتبة الأولى بعدد إجابات وبنسبة (39.2%)، وقد سجل المرتبة الأخيرة للمسافة التي يقطعها التلاميذ للوصول للمدارس تمثلت بـ (3000م فأكثر) وبنسبة (8.8)، ونجد أن نسبة التلاميذ الذين جاءت نسبتهم مطابقة للمعيار (16.8)، بينما بلغت نسبة التلاميذ الذين

جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار، بلغت (83.2)، أما بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية فيلحظ المسافة التي تتراوح بين (501م-1000م) المرتبة الأولى ونسبة (35.2%) فيما حلت المسافة التي تتراوح (2001م-3000م) بالمرتبة الأخيرة ونسبة (7%)، فقد سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم مطابقة للمعيار (48.1%)، بينما سجلت نسبة الطلاب الذين جاءت نسبتهم غير مطابقة للمعيار (52%).

10. كشفت النتائج تبين في نوع وسيلة النقل التي يستخدمها تلاميذ وطلاب المدارس الأهلية في منطقة الدراسة، إذ أن سيارة الأسرة الخاصة تمثل وسيلة النقل الأكثر استخدامًا لدى كل من تلاميذ وطلاب الأهلية، إذ بلغت نسبة مستخدميها (36.8)، وما نسبته (33%) من أصل (275) لدى طلاب الثانوية. وجاءت وسيلة السير على الأقدام في المرتبة الثانية، إذ بلغت نسبتها (31.2%) لدى التلاميذ، وما نسبته (25.8%) للطلاب. أما الدراجات الهوائية فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (16%) للتلاميذ، ونسبة (16.3%) للطلاب، في المقابل، بلغت نسب استخدام باص المدرسة بنحو (10.4%) لدى تلاميذ، وارتفعت النسبة إلى (13.4%) لدى طلاب، وسجلت سيارة الأجرة أقل نسب الاستخدام، إذ بلغت نسبها (5.6%) للتلاميذ، (11.2%) للطلاب.

التوصيات:

1. التكامل والإشراف الإداري يُعدّ التعاون بين التعليم الخاص والعام أساسيًا لتعزيز العملية التعليمية. وينبغي إنشاء هيكل إداري مشترك لضمان خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة لإشراف الدولة المباشر، ما يُسهم في معالجة المشكلات ومنع تكرار أوجه القصور في التعليم العام.
2. تطوير المناهج وسوق العمل يُعدّ البحث المستمر في أحدث التطورات في المناهج والخطط التعليمية أمرًا بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل ومواكبة التطورات العلمية العالمية.
3. ينبغي على الحكومة توفير موارد مادية ولوجستية محددة، لا سيما تخصيص الأراضي لبناء المدارس وتوفير المعدات والمختبرات الحديثة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قروض التنمية أو القروض الميسرة.
4. ينبغي منح المعلمين والمدرسين والإداريين في القطاع الخاص نفس المزايا والضمانات التي يتمتع بها نظرائهم في التعليم العام لضمان استقرارهم الوظيفي والحد من الهجرة العكسية إلى القطاع العام.
5. التوزيع الجغرافي ومعايير التخطيط إعادة تقييم توزيع المؤسسات التعليمية الخاصة داخل المدن وفقًا لمعايير التخطيط الحضري (مثل الكثافة السكانية، والمسافة الجغرافية، ونطاق التأثير) لمنع التوزيع العشوائي وضمان التوزيع المكاني العادل.
6. إلزام المدارس الخاصة بإنشاء قاعات وملاعب مخصصة للأنشطة الرياضية والفنية، والتركيز على حصص الفنون والموسيقى والتربية البدنية لتعزيز النمو الشامل للطلاب وتنمية الإبداع.
7. إلزام المؤسسات الخاصة بتطوير بنيتها التحتية التكنولوجية وتطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية والمنصات التفاعلية لتحسين التواصل بين المدرسة والطلاب وأولياء الأمور.
8. إلزام المدارس الخاصة بتسجيل كوادرها التدريسية في دورات تدريبية وتطويرية مستمرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وذلك لتعريفهم بأساليب التدريس الحديثة وتقنيات التقييم التربوي.
9. وضع نظام تقييم سنوي دقيق (تصنيف الجودة) للمدارس الخاصة، يعتمد على معدلات النجاح، وكفاءة المباني، وتوفير بيئة تعليمية مثالية. تكريم المؤسسات المتميزة ومحاسبة المؤسسات التي لا تفي بالمعايير.

10. فرض رقابة حكومية مرنة على الرسوم الدراسية في المدارس الخاصة، بما يتناسب مع الخدمات المقدمة. تقديم استثناءات أو منح دراسية للطلاب المتفوقين والأيتام وذوي الدخل المحدود، لتعزيز المسؤولية الاجتماعية.
11. إلزام المدارس الخاصة بالالتزام التام بمتطلبات السلامة والأمن (الدفاع المدني، مخارج الطوارئ، المساحات المفتوحة) وتوفير بيئة صحية خالية من التلوث البصري والسمعي، لا سيما تلك التي تشغل مبانٍ مستأجرة أو لم تُصمم أصلاً كمدراس.
12. تحديد الحد الأقصى لعدد الطلاب في كل فصل دراسي بالمدارس الخاصة لضمان فعالية التعليم، مع الالتزام التام باللوائح الوزارية المتعلقة بأعمار الطلاب وشروط القبول والحضور.

المصادر:

1. السباعي، هناء جاسم، دور المدارس الاهلية في تنمية العملية التعليمية لطلبتها " مدرسة الاوائل الاهلية انموذجا. "، مجلة دراسات موصلية، العدد 47، 2018
2. ال ادريس، حميد بن عايش، الصعوبات التي تواجه المدارس الاهلية في المنطقة الشرقية بالملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر ملالك هذه المدارس، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، 2016
3. كاظم، ظلال جواد، تقييم كفاءة واقع المدارس، الاهلية في مدينة النجف الاشرف لعام 2017 واثارها المستقبلية، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بمؤتمر بسنة 2018
4. حسن، رسول عليوي، صورة التعليم الاهلي لدى الجمهور العراقي (دراسة مسحية لصورة المدارس الاهلية في بغداد) ، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2020.
5. الشبلي، زين العابدين عزيز مزيد ابو ليل ، التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة النجف الاشرف باستخدام تقنية نظم المعلومات ، Gis رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢
6. الخطاب، اركان سعيد، التعليم الجامعي الاهلي وسبل النهوض به ، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد 55 ، 2017 .
7. الجوهري، يسري عبد الرزاق، حافظ مصطفى محمد ، جغرافية السكان ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1979
8. الجبيسي، الشوارة، سالم علي، حمود عبد الله، جغرافية السكان (المدخل الى علم السكان) ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2001 .
9. لبيب ، علي ، جغرافية السكان الثابت والمتحول، دار العربية للعلوم، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2004.
10. إسماعيل ، احمد علي، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1984.
11. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 (محافظة بابل) ، بغداد ، 1999
- جدول رقم 22 .
12. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لسنة 2009
- جدول رقم 6/2 .

13. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مكتب إحصاء ميسان، (بيانات غير منشورة) لتقديرات سنة 2025 .
14. الكاكي، مهدي ناصر حسين، التحليل الجغرافي لواقع المدارس الأهلية في مدينة الناصرية وافاقها المستقبلية، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية، العدد 14، 2020
15. سلمان، ندى نجيب، التركيب التعليمي للسكان في العراق واثره في المهنة، مجله البحوث الجغرافية، كليه الترييه بنات ،جامعه الكوفة ،العدد (7) ،2006.
16. الإدريس، حميد بن عايد، الصعوبات التي تواجه المدارس الخاصة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر أصحاب هذه المدارس، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، 2016م.
17. الجنابي، عبد الزهره علي وحسين جعاز ناصر وفؤاد محمد عبد الله، تقويم التباين الزماني والمكاني للتحصيل العلمي في العراق للمده 1977- 1997 ،مجله البحوث الجغرافية، جامعه الكوفة، العدد 8، 2007.
18. ابو زيد، عبد المنعم علي عبد الهادي ، جغرافية الخدمات الصحية والتعليمية في محافظة الجيزة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ، 1997
19. حسن ، حاتم حمودي ، تحليل واقع الخدمات التعليمية قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006
20. الدليمي، احمد حسن عواد ، التحليل المكاني للخدمات التعليميه في مدينة الرمادي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد، 2004
21. هاشم، احمد، عباس وحسين علي ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية لناحية الدبوني في محافظة واسط، مجلة المخطط والتنمية، المجلد2، العدد29، 2024
22. العمار، كاظم ، كريم علي وسام بدر، التحليل المكاني للخدمات الصحية في محافظة واسط-دراسة في التخطيط المكاني للخدمات، جامعة بغداد- مركز التخطيط الحضري والإقليمي، مجلة المخطط والتنمية، عدد23، 2011.
23. شبع، حمد جواد ، تقويم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة عين تمر في محافظة كربلاء المقدسة ، مجلة البحوث الجغرافية التعليمية ، جامعة الكوفة، العدد3، 2010
24. تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بعنوان "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، 2016،
25. القيسي، رافال ابراهيم طالب، كفاءة التوزيع المكاني لمدارس التعليم الثانوي في مدينة بغداد، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2009.
26. العالي، محمد خضير سلمان، تحليل كفاءة الخدمات التعليمية في ابي الخصيب، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية ابن رشد، 2013
27. السعدي، عباس فاضل، دراسة في جغرافية السكان ، منشأة دار المعارف بالإسكندرية , 1980 ،ص95

28. جلال، شازاد جمال ، التباين المكاني لخدمات التعليم الابتدائي في محافظة السليمانية، مجلة المخطط والتنمية، العدد 24، 2009

29. جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، شعبة التخطيط والمتابعة(البيانات الإحصائية)، الدراسة الميدانية، بيانات غير منشورة، 2025

30. قرار جمهوري بالقانون رقم (11) لسنة 1999 بشأن تأسيس مؤسسات التعليم الاهلي والخاصة.

31. مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الادارية، مقياس 1:100000 لعام 2008.

32. مديرية بلدية المدحتية ، خريطة التصميم الاساسي ، مقياس 1:10000 سنة 2018

استمارة أستبانة

وزارة التربية مديرية تربية محافظة بابل – ناحية المدحتية

أبنائنا التلاميذ والطلاب نود منكم الاجابة على أسئلة هذا الاستبيان ووضع علامة (✓) على الاجابة التي تراها مناسبة حيث أن المعلومات التي تقدمونها ستكون لها قيمة في نتائج هذا البحث ولكم وافر الشكر والتقدير.

1. اسم المدرسة: بنين () بنات ()
2. هل المدرسة : ابتدائية أهلية () ثانوية أهلية ()
3. هل المدرسة الابتدائية او الثانوية بعيد عن مسكنك نعم () كلا ()
4. إذ كانت المدرسة بعيدة هل هذا يعود الى كفاءة المدرسة البعيدة () او عدم وجود مدرسة قريبة من المسكن ()
5. المسافة المقطوعة للمدرسة الابتدائية او الثانوية الاهلية في مدينة المدحتية:
500 متر فأقل () 501م- 1000م () 1001م- 2000م () 2001م- 3000م () اكثر من 3001م ()
6. ما نوع وسيلة النقل التي يستخدمها التلاميذ والطلاب للوصول الى المدارس الاهلية في مدينة المدحتية:
باص المدرسة () سيرا على الاقدام () سيارة اجرة () دراجة هوائية () سيارة الاسرة ()
7. كم تستغرق وقت للوصول الى المدرسة بالنسبة للتلاميذ:
اقل من 5 دقائق () 5 – 10 دقيقة () 11 – 15 دقيقة () اكثر من 15 دقيقة ()
8. كم تستغرق وقت للوصول الى المدرسة بالنسبة للطلاب: اقل من 10 دقائق () 10 – 15 دقيقة () 16 – 20 دقيقة () اكثر من 20 دقيقة ()



Issue - 27 - Part 3- July - 2026 - Year 5

Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

**ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING**

**QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN
AND SOCIAL AFFAIRS**

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)



Journal Website : <https://iajphss.us/>